جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: تدقيق ومر اقبة التسيير

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

(دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة مستغانم 878)

2024/2023

مقدمة من طرف الطالبتين:

– بن يمينة إشراق

تحت إشراف المؤطر الجامعي:

د/ مقراد عبد الله

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	عن الجامعة
شنين قادة	أستاذة مساعد	رئيسا	جامعة مستغانم
مقراد عبد الله	أستاذ محاضر "ب"	مقررا	جامعة مستغانم
ملاح صفية	أستاذ مساعد	مناقشا	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2023/2024

الشكر والتقدير

نحمد الله ونشكره جل جلاله، الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم

نتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف "**د. مقراد عبد الله**" الذي صحبنا طيلة رحلتنا مع هذا البحث، وزودنا بالتوجيهات النصائح منذ بداية بحثنا، فكان خير ناصح ومرشد، جزاه الله خيرا.

كما نتوجه بالشكر لكل الأساتذة الكرام الذين علمونا ولم يبخلوا علينا بما منحهم الله من علم.

ولا ننسى أن نتوجه بالشكر إلى كل من ساعدنا في هذا البحث من قريب أو بعيد ولو بكلمة مشجعة أو لفتة طيبة، ونخص بالذكر "**بغداد ريمة**".

الإهـــداء

من قال أنا لها "نالها."

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون لم يكن الحلم قريبا و لا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات

لكني فعلتها و نلتها. الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا، الذي بفضله ها أنا اليوم أنظر إلى حلما طال انتظاره و قد أصبح واقعا أفتخر به.

إلى ملاكي الطاهر، وقوتي بعد الله داعمتي الأولى والأبدية "أمي" أهديك هذا الإنجاز الذي لولا تضحياتك لما كان له

وجود، ممتنة لإن الله قد اصطفاك لي من البشر أما يا خير سند و عوض.

إلى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل
" أبي"

إلى من قيل فيهم:

(سَنَشْدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيك)

إلى من تذكرني بقوتي وتقف خلفي كظلي "أختي الكبرى إلهام".

إلى من مدت يدها دون كلل ولا ملل وقت ضعفي "أختي إيمان".

إلى من آمن بقدراتي وأمان أيامي " أخي إسلام أدامك الله ضلعا ثابتا لي."

إلى الذين أضافوا الفرح للعائلة، إلى أغلى وأعز شخصين على قلبي

أبناء أختي "غيث عمر" و"آية فاطمة" أسعدهم الله.

قدمة _____ ح

2. اهمية الدراسة: _____ ط

3. اهداف الدراسة: _____ ط

4. منهج الدراسة: _____ ط

5. صعوبات الدراسة: _____ ط

6. الدراسات السابقة: _____ ط

الفصل الأول _____ ***8***

تمهيد _____ **2**

المبحث الاول:أساسيات حول التدقيق. _____ **3**

المطلب الأول: لمحة تارخية عن التدقيق ومفهومه. _____ **3**

الفرع الأول: لمحة التارخية عن التدقيق. _____ 3

الفرع الثاني: مفهوم التدقيق. _____ 4

المطلب الثاني: أهداف واهمية التدقيق: _____ **4**

الفرع الأول: أهداف التدقيق: _____ 4

الفرع الثاني:أهمية التدقيق. _____ 5

المطلب الثالث: أنواع التدقيق: _____ **8**

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي: _____ ***10***

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي: _____ **11**

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي. _____ **11**

الفرع الاول: أهمية التدقيق الداخلي _____ 11

الفرع الثاني:أهداف التدقيق الداخلي: _____ 12

المطلب الثالث: أنواع التدقيق الداخلي. _____ **13**

المبحث الثالث: خصائص التدقيق الداخلي. _____ ***17***

المطلب الاول: معايير التدقيق الداخلي _____ **17**

المطلب الثاني: وظائف التدقيق الداخلي _____ **19**

المطلب الثالث:إجراءات عمليةالتدقيق الداخلي. _____ **20**

المبحث الأول: أساسيات إدارة المخاطر البنكية _____ **22**

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر البنكية _____ 22

المبحث الاول: عموميات عن البنك الوطني الجزائري BNA _____ 34
المطلب الأول: لمحة تاريخية لنشأة البنك الوطني الجزائري BNA _____34
المبحث الثاني:عموميات عن وكالة مستغانم 878. _____ 39
المطلب الاول:مفهوم الوكالة -مستغانم 878. _____39
المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية._____ 43
المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية _____43

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الجدول رقم (1): أهم المخاطر والعوامل المؤثرة فيها	30

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
01	الشكل رقم (01): مخطط يوضح أنواع المخاطر البنكية	32
02	الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA	38
03	الشكل رقم (3) :الهيكل التنظيمي BNA وكالة مستغانم 878	41

مقدمة

مقدمة

يعتبر الجهاز المصرفي ركيزة من ركائز النظام الاقتصادي حيث لا يمكن لاي نظام اقتصادي ان يتطور دون وجود جهاز مصرفي فالبنوك بصفة عامة هي احد اهم مكونات الجهاز المصرفي التي بدورها تقوم بتقديم خدمات وتساهم في تمويل مشاريع استثمارية واشباع حاجات العملاء.

وبسبب الدور الكبير الذي تلعبه البنوك والحجم المهام التي تقوم بها جعلها تواجه الكثير من التحديات والمخاطر مما ادى الامر الى تطبيق وظيفه التدقيق الداخلي وهذا نظرا لدوره في تجنب الازمات والمخاطر التي تواجه البنك وبالتالي التقليل من اثارها ولتكون وظيفه التطبيق الداخلي فعالة وتحقق الهدف التي هي موجودة من اجله فلابد ان تكون ذات جودة عالية.

فرض التدقيق الداخلي نفسه ومكانته كحاجة ملحة واساسيه في مختلف الانشطه حيث اصبح هذا الاخير من الضروري تواجده في مؤسسات المالية العامة وفي الجهاز المصرفي خاصة وهذا راجع لدور الذي يلعبه في توجيه العمليات نحو نجاح من خلال فحص وتقييم النشاطات المالية والمخاطر الناجمة عنها.

قد ادى التوسع السريع في مجال النشاط المصرفي الى جانب زياده حده المنافسه بين المصارف مواكبتها للتطورات السريعة التي تعرضها لعديد من المخاطر وبالتالي تؤثر على ادائها، فأصبح على ادارات هذه المصارف الوقوف على المخاطر التي تواجهها، ومن اجل وضع الاجراءات اللازمه لتقييم وفحص المخاطر وادارتها استدعى الامر الى توظيف التدقيق الداخلي، وهذا ضمان تحقيق اهداف المصرف والحفاظ على مستويات جيدة من الامان المصرفي والذي يحظى بدوره بالغ الاهمية في الاستقرار المالي وتوفير بيئة مصرفية سليمة. ومن خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية الرئيسية التي تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

- فيما يتمثل دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر البنكية؟

ويتفرع هذا التساؤل لمجموعة من التساؤلات الفرعية المتمثلة في:

1. ما هي المخاطر التي يواجهها البنك؟
2. ما المقصود بالتدقيق الداخلي؟
3. ما هي اجراءات التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر التي يتعرض لها البنك؟

1. **الفرضيات** :

- من المخاطر التي يمكن ان يواجهها البنك هي مخاطر تشغيلية مخاطر ائتمانية ومخاطر السوق...ألخ
- المقصود بالتدقيق الداخلي: انه وظيفة مستقلة وموضوعية هدفها تقييم وتحسين ادارة المخاطر.
- يقوم التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر من خلال توفير معلومات كافية وخاصة بالمخاطر التي يتعرض لها البنك واعداد التقارير اللازمة عنها من اجل مواجهتها.

2. **اهمية الدراسة:**

ترجع اهميه هذا البحث بتسليط الضوء على دور التدقيق الداخلي كأداة اساسية في مجال ادارة المخاطر البنكية، وذلك بتقديم توصيات عملية يمكن تبنيها من قبل البنك من اجل تعزيز قدرته على التكيف مع التحديات في البيئة المالية والتنافسية.

3. **اهداف الدراسة:**

- معرفة مدى تأثير ادارة المخاطر على البنوك.
- ابراز دور التدقيق الداخلي في تقديم التوجيه لادارة المخاطر البنكية.
- تحديد ودراسة كيفية تحسين عمليات التدقيق الداخلي من اجل تحسين عملية ادارة المخاطر في البنوك.

4. **منهج الدراسة:**

في بحثنا هذا سنستخدم المنهج الوصفي التحليلي وذلك بعرض مفاهيم اساسية لادارة المخاطر على مستوى البنوك والتدقيق الداخلي ودوره في تقييم المخاطر لادارتها.

5. **صعوبات الدراسة:**

- قلة المراجع التي تتعلق بالتدقيق الداخلي.
- قلة الدراسات السابقة الخاصة بالتدقيق الداخلي.

6. **الدراسات السابقة:**

من اهم الدراسات التي تناولت موضوع التدقيق الداخلي وادارة المخاطر البنكية:

- **مساهمة التدقيق الداخلي في تحكم في مخاطر المؤسسة الاقتصادية** دراسة حالة مؤسسة ديوان الترقية وتسيير العقاري OPGI. بحث لحميداتو رانيا. مقدم الاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في علوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وتدقيق من كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير بجامعة ورقلة سنة 2021-2022، وتهدف هذه الدراسة الى ابراز واقع التدقيق الداخلي في المؤسسة وما مدى مساهمتة في التقليل من المخاطر التي تهدد وتحيط بالمؤسسة، بالاضافة الى توضيح اهمية التدقيق الداخلي القائم على التحكم بالمخاطر والذي يضمن كفاءه وفعالية هذه العملية من خلال تقديم تاكيدات اللازمة مع ضرورة استحداث قسم الخاص بالتحكم بالمخاطر يعمل بالتنسيق مع وظيفة التدقيق الداخلي لتدقيق التكامل والتقليل من حجم المخاطر في المؤسسة وجعلها ضمن المستوى المقبول حيث حاولت الباحثة اجابة على الاشكالية التالية:

"ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي بالتحكم في مخاطر مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري؟".

ومن اهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- يعتبر التدقيق الداخلي اداة ادارية تابعة للادارة العامة للمؤسسة بحيث تعمل هذه الاخيرة على تقييم وتحسين فعالية انظمة الرقابة الداخلية وعمليات ادارة المخاطر.
- تستعين ادارة الديوان بالتدقيق الداخلي لتحقيق من ثقل المسؤولية ملقات على عاتقها .
- يعتبر التدقيق الداخلي اداة تساعده في العملية التسييرية وعملية اتخاذ القرارات الامر الذي جعل التحقق نتائج معتبرة عبر سنوات متلاحقة منذ انشائها.
- عدم وجود معرفة والالهام كافي من قبل المدققين الداخليين والعاملين بالديوان حول مبادئ وقواعد التدقيق الداخلي الرشيد واسس تطبيقها في مؤسسة محل الدراسة.
- نقص المعرفة بالمعايير وعدم تطبيق اجراءات الكافية للتدقيق الداخلي المعمول بها بالديوان.

- **دور التدقيق الداخلي في تفعيل اتخاذ القرار** دراسة حالة للمؤسسة الجزائرية للنسيج والتجهيز SONITEX بسكرة. بحث لفاطمة بعوج. مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية

والمحاسبة تخصص فحص محاسبي من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيدر بسكرة سنة 2014-2015، تهدف الدراسة الى معرفة دور التدقيق الداخلي الذي يقوم به تفعيل اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، باعتبار ان اتخاذ القرار عملية تقوم بها ادارة العليا وذلك بشكل دائم لانه يعتبر اساس اعمال مؤسسة، فهو نقطة بداية لاي نشاط في المؤسسة، ويتضح دور التدقيق الداخلي في اذا اضفاء المصداقية للمعلومات والبيانات التي تقوم على اساس عملية اتخاذ القرار، حيث يحتل التدقيق الداخلي اهمية كبيرة على المستوى الداخلي اذا يتم من خلاله تقييم مختلف الاساليب الرقابية التي تمارسها المؤسسة في اتخاذ قراراتها.

حيث حاولت الباحثة الاجابة على الاشكاليه التالية:"ما هو دور التدقيق الداخلي في تفعيل اتخاذ القرار بالمؤسسة؟".

ومن اهم نتائج هذه الدراسة ما يلي :

- التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة نسبيا تابعة لمديرية العامة للمؤسسة؛
- يلعب التدقيق الداخلي اهمية كبيرة على مستوى الداخلي اذا يتم من خلاله تقييم مختلف الاساليب الرقابية التي تمارسها المؤسسة في اتخاذ قراراتها؛
- يعتبر التدقيق الداخلي وسيلة مثلة في اكتشاف اخطاء وانحرافات وكل انواع الغش، ومحاولة معالجتها وتصحيحها وفي الوقت المناسب والحفاظ على ممتلكاتها واصولها المالية؛
- يجب ان يتمتع المدقق الداخلي بالجملة من المبادئ والاخلاقيات والصلاحيات التي حددها القانون له، وهو ملزم بتطبيق معايير التطبيق الداخلي المتعارف عليها لاعطاء مصداقية حول التقارير التي يقوم باعدادها للمديرية العامة للمؤسسة.

- **دورالتدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية** دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية فارس يحي بمليانة. بحث لبن حليمة صبيحة ومهابدي حورية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في ميدان المالية محاسبة تخصص محاسبة والتدقيق من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجيلالي بو نعامة خميس مليانة 2021-2022، واستخلصت هذه الدراسة ان التدقيق الداخلي نشاط اساسي في

المؤسسة الاقتصادية يمتد نشاطه الى جميع انواع الرقابات الادارية ولا ينحصر في الرقابة الادارية فقط بل يغطي الرقابة المحاسبة والضبط الداخلي كما يكسب التدقيق الداخلي وظيفة مهمة لتفعيل نظام الرقابة الداخلية.

حيث حاولا الباحثتان الاجابة على اشكالية التالية: "ما هو دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في مؤسسة عمومية استشفائية 'فارس يحي بمدينة مليانة؟".

ومن اهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- التدقيق الداخلي وسيلة مهمة مفعلة لتحسين نظام الرقابة الداخلية.
- المراقبه بصفة دورية تقلل من حدوث الاخطاء وتساعد بالتصحيح الانحرافات.
- تهدف الرقابة الداخلية حماية الاصول والمحاربة الفساد.
- يساهم والمدقق الداخلي من خلال التميزه بمعايير الخبرة والكفاءات المهنية المنصوص عليها في المعايير صفات للتدقيق الداخلي لتحسين نظام الرقابة الداخلية.

- **إدارة المخاطر البنكية في الجزائر –دراسة حالة بنك التنمية المحلية-**، بحث لقبايلي حورية مقدم لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية فرع تسويق من كلية العلو الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر3 سنة 2013-2014، وتهدف هذه الدراسة بتعريف أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك مع تحديد الطرق المستعملة للحد من المخاطر المصرفية بالإضافة إلى تقييم استراتيجيات إدارة مخاطر الإئتمان التي تتبناها البنوك التجارية العاملة في الجزائر، حيث حاولت الباحثة الإجابة على الإشكالية التالية: "هل القواعد الإحترازية المعمول بها في البنوك الجزائرية والكافية للوقاية من المخاطر؟".

ومن أهم نتائج هذه الدراسة مايلي:

- تواجه البنوك في الوقت الحالي جملة من التحديات والرهانات تتعدد في أشكالها وأنواعها، وفرضت عليها العديد من المخاطر التي تحتمت عليها الاستعداد الجيد لمواجهتها؛
- ضرورة الإلتزام بالإفصاح والشفافية المالية (توفير البيانات المالية المناسبة هو أساس التعامل لترجمة اتجاهات السوق إلى معايير وقواعد تعتمدها إدارة البنوك)؛

- الإشراف على المخاطر يتم من خلال مؤشرات ونسب إشرافية وتقارير دورية ترفع إلى البنك المركزي من أجل تحديد نقاط الضعف والقوة للمصارف؛
- أن المخاطر الإئتمانية تنشأ بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الإئتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم قدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في مبلغ القرض وفوائده، وهذا السبب قد ينتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء بسد مستحقات القرض في تاريخ الإستحقاق المحدد أو للزبون القدرة المالية ولكن لا يرغب بالتسديد لسبب ما؛

➢ **المخاطر البنكية و أثرها على التسهيلات الإئتمانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية**، بحث لشهبون لامية مقدم لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر3 لسنة 2015-2016، تهدف هذه الدراسة بالتعرف على البنوك التجارية في الجزائر ودورها في منح التسهيلات الإئتمانية مع التعرف على المعايير المستخدمة لإتخاذ القرارات المتعلقة بمنح الإئتمان وكذلك محددات السياسة الإئتمانية، بالإضافة إلى تحديد أنواع المخاطر البنكية وكيفية قياسها مع التعرف على أهم أساليب إدارتها، حيث حاولت الباحثة الإجابة على الإشكالية التالية: "ماهي طبيعة العلاقة بين المخاطر البنكية والتسهيلات الإئتمانية في البنوك التجارية؟"

ومن أهم نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- زيادة مخاطر الإئتمان تؤدي إلى تخفيض حجم التسهيلات الإئتمانية لدى البنوك وأن زيادة هذه المخاطر تؤدي إلى زيادة إحتمالية تعرض البنك لمخاطر عدم السداد والتعثر مما يقلل من الاستثمار في الإئتمان؛
- زيادة المخاطر التشغيلية كالاحتيال والإختلاس والتزوير وعدم كفاءة العاملين في البنك يؤثر على الأداء المالي للبنك وبالتالي يؤثر على حجم التسهيلات الإئتمانية؛
- اتخفاض مخاطر السيولة تؤدي إلى زيادة حجم التسهيلات الإئتمانية في البنوك وذلك راجع إلى تحسين وضعية الخزينة في البنوك؛

معظم البنوك العمومية الجزائرية مازالت تستخدم المعايير التقليدية لدراسة وتحليل مخاطر الإئتمان.

الفصل الأول

الفصل الاول:مدخل الى التدقيق.

تمهيد

نتيجة لكبر المنشآت الاقتصادية وتطورها أصبح من الضروري وجود معرفة في علم التدقيق، حيث بدأ هذا الاخير في شكل مراجعة فردية أي قيام فرد بإعادة النظر فيما قام به من عمل سواء بينه وبين نفسه أو بينه وبين الآخرين، من اجل تقييم نتائج عمله وتصرفاته بالإضافة الى معرفة الآثار المترتبة عن النتائج التي وقع فيها، لأنه في الحقيقة كل عمل يقوم به الفرد ينعكس عليه إيجابيا أو سلبيا، وفي العصور القديمة كانت عملية التدقيق تتم عن طريق السمع وبعدها بدأت تأخذ شكل أخر حيث يقوم كل كاتب بمراجعة عمل الاخر.

و في عصر الاغريق كانت تتم عملية التدقيق من طرف الموظفين والذي أطلق عليهم حينها بمجلس التدقيق، و مجلس الشيوخ في عصر الرومان كان يقوم بدوره ايضا بعملية التدقيق.

وعلى هذا الأساس قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- ✓ المبحث الاول: الذي سنتناول فيه أساسيات التدقيق والذي سنتعرف فيه عن التدقيق ونشأته وأيضا أهدافه وأهميته بالإضافة إلى أنواعه.
- ✓ المبحث الثاني:سنتعرف فيه عن الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي والذي سنتطرق فيه إلى مفهوم التدقيق الداخلي وأهدافه مع التعرف على أنواعه.
- ✓ المبحث الثالث: سنتناول في هذا المبحث معايير ومهام والإجراءات التي يقوم بها التدقيق الداخلي

الفصل الاول:مدخل الى التدقيق.

المبحث الاول: أساسيات حول التدقيق.

يعتبر التدقيق فرع من فروع المحاسبة حيث ظهرت الحاجة له من أجل التأكد من سلامة استخدام المبادئ والإجراءات و عدالة القوائم المالية، وتم ظهور مشروعات ومنشآت كبيرة الحجم بالأخص الشركات المساهمة نتيجة للثروة الصناعية، مما أدى إلى فصل الملكية من الإدارة، فظهر طرف ثالث مستقل وحيادي و مؤهل علميا وعمليا من أجل القيام بعملية التدقيق.

المطلب الأول: لمحة تارخية عن التدقيق ومفهومه.

الفرع الأول: لمحة التارخية عن التدقيق.

رغم توسع الاعمال وكثافتها على صاحب العمل لم يعد باستطاعته أن يقوم بهذا الأخير منفردا، مما أوجب عليه أن يستعين بالمساعدة عن طريق توظيف عامل، حيث لابد لهذا الأخير أن يتطلب أجرا مقابل قيامه بالعمل، ومن هنا اتسعت شبكة العمل من موظفين يقومون بالعمل إلى موردين لمواد أولية بالإضافة إلى موظفي مبيعات ووسطاء، ومنه تطور الأمر وتضخمت الأعمال حيث نتج عن هذا تطور الأعمال وزيادة حجمها مما أدى إلى ظهور مؤسسات تمويل الاعمال التي تقوم بدورها بتمويل أكثر من مشروع حيث صار هناك دائنون وممولون، فأصبح من اللازم إعطاء الممولون والدائنون ملخصات حسابية تبين فيها أنشطة المؤسسة الذين هم شركاء في أصوله عن طريق ديونهم وتمويلهم، ويتم وضع ملخصات من قبل أشخاص (هم محاسبون) يكونون موظفون لدى تلك المنشأة و يتبعون لمالكي تلك المؤسسة، وأوجب هذا التفكير في إيجاد طرف محايد ليس بذي مصلحة، حيث يقوم بإدلاء رأيه بما هو موجود في السجلات والقوائم المالية للمؤسسة مما نتج عنه فكرة التدقيق[1].

تم ظهور أول منظمة مهنية في ميدان التدقيق في إيطاليا سنة 1581 التي نتج عنها كلية Roxon والتي تتطلب ستة سنوات تمرينية بالإضافة إلى النجاح في الإمتحان الخاص ليصبح الشخص خبير المحاسبة. وقد نص قانون الشركات البريطاني عام 1862 على وجوب التدقيق وهذا بغية حماية المستثمرين من تلاعب الشركات بأموالهم،

[1]د. زهير الحدب، علم تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان 2010، ص ص 10-11.

الفصل الاول:مدخل الى التدقيق.

حيث قام هذا القانون بنقل مهنة التدقيق إلى درجات متقدمة وهامة ثم أنتشر التدقيق إلى فرنسا في 1881 الولات م-أ-عام 1882 ،وتليها ألمانيا سنة 1896 ،و من ثم كندا 1902 و أستراليا 1904 وبعدها فنلندا 1911 حتى أصبح لا يخلو منه بلد في الحاضر[2].

الفرع الثاني: مفهوم التدقيق.

التدقيق عبارة عن عملية فحص وجمع والتحقق لتقييم البيانات من قبل شخص محايد وبشكل موضوعي، وهذا من أجل تحديد مدى التوافق والتطابق بين الإقرارات ومقاييس معينة حتى يتمكن من إيصال نتائج دراسته للمستفدين بصورة واضحة[3].

و من خلال التعريف السابق يمكننا القول أن التدقيق يعني:

أ. الفحص Examination: التأكد من صحة العمليات التي تم تسجيلها.

ب. التحقق Vérification: إمكانية الحكم على مدى ملائمة القوائم المالية خلال فترة زمنية محددة.

ت. التقرير Report: هو تثبيت نتائج الفحص والتحقق من خلال تقرير ورأي فني محترف مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية[4].

المطلب الثاني: أهداف واهمية التدقيق:

الفرع الأول: أهداف التدقيق:

[2] د.خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2012، ص ص 13-14.
[3] د.هادي التميمي،مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية،الطبعة الثانية،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،2004،ص ص 20-21.
[4] د.زهير الحدرب،مرجع سابق،ص 09

الفصل الاول:مدخل الى التدقيق.

نتج عن تطور التدقيق في الفترة الأخيرة تطور أهدافه وكان لعبارة القاضي لوباس الأثر الأكبر في تغيير النظرة العلمية للتدقيق وهذا في قضية حلج القطن سنة 1897 التي كانت " إن المدقق هو كلب حراسة و لا كلب بوليسي لإقتفاء أثر المجرمين".

و يمكننا إستخلاص أهداف التدقيق في مجموعتين أساسيتين المتمثلاتان في:

1. **الأهداف التقليدية**: والتي تنقسم إلى:

- أهداف رئيسية:

– التأكد من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المدونة في الدفاتر ومدى الإعتماد عليها؛

– تقديم رأي محايد وموضعي، يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

- أهداف فرعية:

– الكشف عن أخطاء أوغش التي يمكن أن توجد في الدفاتر والسجلات والتقليل من فرص إرتكابها عن طريق وضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك؛

– طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من إتخاذ القرارات مناسبة لإستثمارتهم؛

– ملئ الإستثمارات للهيئات الحكومية وتقديم التقارير المختلفة و هذا بمساعدة المدقق.

2. **الأهداف الحديثة والمتطورة:**

– مراقبة ومتابعة تنفيذ الخطة ومدى تحقيق الأهداف بالإضافة إلى حصر الإنحرافات وتحديد أسبابها من أجل معالجتها؛

– تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة؛

– منع الإسراف في جميع نواحي النشاط وهذا عن طريق تحقيق أعلى كفاءة إنتاجية ممكنة[5].

الفرع الثاني:أهمية التدقيق.

[5] د.رأفت سلامة محمود وآخرون، علم تدقيق الحسابات نظري، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2011، ص ص 25-26.

الفصل الاول:مدخل الى التدقيق.

يلعب التدقيق دورا كبيرا في كونه وسيلة تقوم بخدمة مجموعة متعددة من الجهات التي تعتمد إعتمادا كبيرا على البيانات المحاسبية للمؤسسة من أجل رسم خططها المستقبلية التي تساعدها بدورها في إتخاذ قراراتها، وبالأخص إذا تم إعتماد البيانات المحاسبية من طرف جهة محايدة أو مستقلة عن إدارة المؤسسة مما يبعث فيها الثقة من قبل تلك الجهات، حيث تتمثل أهمية التدقيق في العناصر التالية:

1) أهمية التدقيق للملاك والمستخدمين:

تتطرق هذه المجموعة إلى القوائم المالية المتعددة حيث يستشرون بياناتها من أجل معرفة الوضع المالي للوحدات الإقتصادية ومدى صلابة مركزها المالي لإتخاذ قرارات توجيه مدخراتهم وإستثمارهم التي تعود لهم بأكبر عائد ممكن، بالإضافة إلى ضمان حماية مدخرات المستمرين فيستلزم أن تكون البيانات الموضحة بالقوائم المالية أكثر دقة.

- أهمية التدقيق للدائنين والمودين:

يتركزون على تقرير مدقق بسلامة وصحة القوائم المالية حيث يقومون تحليلها من أجل معرفة المركز والقدرة على الوفاء بالإلتزامات قبل البدء في منح الإئتمان التجاري وتفاوت نسب الخصومات التي تمنحها وفقا لقوة المركز المالي للمؤسسة.

الفصل الاول:مدخل الى التدقيق.

- أهمية التدقيق للبنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى:

يتمثل الدور الهام للتدقيق في التمويل قصير الاجل للمشروعات من اجل مقابلة إحتياجاتها وتوسيعها. حيث تعتمد القوائم المالية على تقرير المدقق لدراسة وتحليل هذه الاخيرة قبل الشروع في نهج الإئتمان المصرفي. أي تعتمد كأساس للتوسيع فيه عن طريق تقييم درجة الخطر في منح القرض.

2) **أهمية التدقيق في تخصيص الموارد:**

للتدقيق أهمية كبيرة في تخصيص الموارد المتوفرة بأحسن كفاية ممكنة من أجل إنتاج السلع والخدمات التي عليها طلب كبير، حيث الموارد النادرة تجذب الموارد الإقتصادية التي تتمتع بالقدرة على إستخدامها بأفضل طريقة وتظهرها البيانات والتقارير المحاسبية في القوائم المالية المعتمدة، أي أن البيانات والتقارير المحاسبية غير الدقيقة التي لم يعالجها التدقيق ينتج عنها إسرافا وسوء كفاية وتحول دون تخصيص مواردها النادرة بطريق منتظمة .

3) **أهمية التدقيق لرجال الإقتصاد:**

زاد أهمية رجال الإقتصاد بالقوائم المالية المعتمدة و ما تتضمنه من بيانات محاسبية في تحليلها وتقدير الدخل القومي من أجل رسم خطط إقتصادية تحتوي على دقة البيانات المحاسبية المعتمدين عليها.

4) **أهمية التدقيق في إدارة المشروع:**

من أجل تحقيق أهداف المشروع بكفاية عالية تعتمد إدارة هذا المشروع على البيانات المحاسبية التي تخدم في الرقابة والتخطيط للمستقبل، حيث تعتمد هذه الأخيرة إعتمادا كليا على البيانات المحاسبية الصحيحة وهذا لرسم الخطط والسياسات بصورة محكمة ودقيقة. لأنه ليس هناك ضمان لصحة البيانات المحاسبية إلا عن طريق فحصها من طرف هيئة فنية محايدة.

5) **أهمية التدقيق على الهيئات الحكومية:**

الفصل الاول:مدخل الى التدقيق.

تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المشروعات في العديد من الأغراض كمراقبة النشاط الإقتصادي أو رسم السياسات الإقتصادية للدولة أو فرض الضرائب، حيث جميعا تعتمد على البيانات الواقعية السليمة، حيث تقوم بعض الدول بتحديد اسعار بعض المنتجات أو تقديم إعانات مالية لبعض المشروعات. حيث يمكن للدولة القيام بذلك دون بيانات موثوقة فيها معتمدة من جهات محايدة تقوم بفحص البيانات فحصا دقيقا، وإعطاء رأيا فني عن مدى صحة البيانات المدروسة ودرجة الإعتماد عليها ومدى صحة دلالة القوائم المالية للمشروعات على نتيجة الأعمال والمركز المالي[6].

6) أهمية التدقيق لنقابة العمال:

ترتكز على البيانات المحاسبية في القوائم المالية المعتمدة في مفاوضاتهم مع الإدارة لرسم الساسة العامة للأجور وتحقيق مزايا العمال[7]

المطلب الثالث: أنواع التدقيق:

يتميز التدقيق بوجود أنواع متعددة حيث كل نوع ينظر للموضوع من جهات مختلفة والتي سنتطرق لها في العناصر التالية:

1. **من حيث القائم بعملية التدقيق:** هذا العنصر يقوم بتقسيم التدقيق إلى نوعين هما:

- ✓ التدقيق الخارجي(الحيادي):

و يتم هذا بواسطة طرف من خارج الوحدة الإقتصادية، أي يكون مستقلا عن إدارة الوحدة.

- ✓ التدقيق الداخلي:

يتم هذا الأخير بواسطة طرف من داخل الوحدة الإقتصادية حيث هدفه الأول خدمة الإدارة عن طريق التأكد من صحة النظام المحاسبي ويقدم بيانات سليمة وأكثر دقة للإدارة، بالإضافة إلى أنه يمثل فرع

[6]خالد الخطيب و خليل الرفاعي، تدقيق الحسابات النظري والعملي، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشروالتوزيع، عمان، 2009،ص ص 11-12.
[7]د.خالد الخطيب وخليل الرفاعي، مرجع سابق، ص 12

الفصل الاول:مدخل الى التدقيق.

من فروع الرقابة الداخلية وأداة في حوزة الإدارة التي بدورها تعمل بمدها المعلومات المستمرة بغية إكتشاف ومنع حدوث أخطاء والتلاعب والإنحراف عن السياسات المرسومة.

2. **من حيث الإلتزام في تنفيذ التدقيق:** يمكننا تقسيم التدقيق من الإلزام القانوني إلى نوعين:

✓ تدقيق إجباري:

التدقيق الإجباري هو التدقيق الذي يلزم القانون القيام به، أي ألزم القانون مجموعة كبيرة من المنشآت بتدقيق حساباتهم ومن أهم هذه المنشآت شركات الأموال حيث نص هذا القانون في المادة 192" تنتخب الهيئة العامة لكل من الشركة المساهمة العامة وشركة التوصية بالأسهم والشركة المحدودة المسؤولية مدققا أو أكثر من بين مدققي الحسابات المرخص لهم بمزاولة المهنة لمدة سنة واحدة قابلة لتجديد وتقرر بدل أتعابهم أو تفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب".

✓ تدقيق إختياري:

ويتم هذا التدقيق دون إلزام قانوني بل تطلبه الوحدة الإقتصادية وبشكل خاص شركات الأشخاص والمؤسسات الإقتصادية الفردية.

3. **من حيث نطاق التدقيق:** ومن حيث النطاق تم تقسيم التدقيق إلى:

✓ تدقيق كامل:

وهو الذي يمنح المدقق إطارا غير محدد للعمل الذي يقوم به حيث لا تفرض الإدارة أي قيود على نطاق العمل الذي يؤديه المدقق بل يستخدم المدقق رأيه الشخصي من أجل تحديد درجة التفاصيل فيها يخص العمل الذي يقوم به.

✓ تدقيق جزئي:

ويقتصر هذا النوع في عمل المدقق على بعض العمليات المعينة، أي بمثابة التدقيق الذي توضع فيه بعض القيود على نطاق فحص المدقق بأي صورة من الصورة وبالإضافة إلى أنها تحدد الجهة التي تعين المدقق تلك العمليات.

4. **من حيث حجم الإختبارات:** و يمكن تقسيم التدقيق من حيث حجم الإختبار إلى قسمين:

- ✓ تدقيق شامل:

وفيه يقوم المدقق بفحص كل العمليات ويصلح هذا النوع من التدقيق في المؤسسات صغيرة الحجم ،أي يجب أن يكون حجم وعدد عملياتها قليلة نسبيا.

- ✓ تدقيق إختياري:

ويقوم هذا النوع بتدقيق عينة من العمليات التي تمثل المجتمع الذي تم إخيارها من حيث يتم مناقشة هذا الأخير بصورة تفصيلية في الفصول القادمة بسبب شيوع إستخدامه في الحياة العلمية.

5. **من حيث توقيت التدقيق:** ويمكن تقسيمه إلى قسمين:

- ✓ تدقيق نهائي:

و يتم هذا التدقيق بعد إنتهاء السنة المالية وإعداد الحسابات الختامية بالإضافة إلى الميزانية.

- ✓ تدقيق مستمر:

وهو التدقيق الذي يتم على مدار السنة المالية، وفي غالب الأحيان يتم وفقا لبرنامج زمني تم تحديده مسبقا، مع أخذ بعين الإعتبار ضرورة إجراء تدقيق آخر بعد إقفال الحسابات من أجل التحقق من التسويات الضرورة لإعداد التقارير المالية النهائية[8].

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي:

فرض التدقيق الداخلي مكانته كحاجة أساسية للأعمال وفي مختلف الأنشطة، حيث يعد هذا الأخير أهم مكونات التنظيم، لأنه يضمن حماية الموارد من سوء الإستعمال، بالإضافة إلى أنه يقوم بتوفير البيانات التي يمكن الإعتماد عليها من أجل رفع الكفاءة والفعالية الإقتصادية للأداء ويؤكد مدى إلتزام الموظفين بالأنظمة والتعليمات التي وضعتها الادارة العليا.

[8] د.حسين القاضي، حسين دحدوح،أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية،الطبعة الأولى،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،1999،ص16-18.

الفصل الاول:مدخل الى التدقيق.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي:

التدقيق الداخلي معناه معاينة مجددا للشيء والرجوع الى الشيئ، ومعاودة إلى أصله أو إمعان النظر لبعض التفاصيل من أجل الضبط وتعديل.

التدقيق الداخلي هو وظيفة تقييم نشاطات المؤسسة متنوعة والغرض منه مساندة أعضاء التنظيم في إنجاز واجباتهم بكفاءة من خلال إمدادهم بالمعطيات والمعلومات التحليلية وقيام بالبحوث وإعطاء النصائح وإرشادات حسب الأنشطة التي يتم التدقيق فيها.

إن لجنة عمل التابعة لمعهد المدققين الداخليين أوضحت أن التدقيق الداخلي هو نشاط مستقلا، إثبات الجوهري وإستشاري مهم لرفع مكانة الهيكل وتطوير كفاءة إدارة المخاطر والرقابة وأساليب التحكم.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التدقيق الداخلي.

أصبحت المؤسسة ملزمة على وجود التدقيق الداخلي لما له أهمية كبيرة في وقت الحالي في فحص وتفقد القوائم المالية وكذلك تحقيق أهداف المؤسسة بطريقة منظمة.

الفرع الاول: أهمية التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي من أهم النشاطات لإعادة النظر في الأنشطة المؤسسة ككل لأغراض التالية:

- مواجهة الصعوبات التي تتولد عن الظروف الإقتصادية ؛
- توسع حجم المؤسسة وتنوع منتجاتها، وتشابك معاملها مع ضرورة وجوب المعلومات تجبر المؤسسة إلى التدقيق الداخلي لتحقق من صحة البيانات المالية؛
- إتاحت البيانات والمعلومات يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات[9]؛

[9] خليفة حاج وآخرون، أهمية التدقيق الداخلي في إتخاذ القرارات "دراسة حالة مقاطعة نفطال للقيود "، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022/2021

- تقيد بالأسلوب اللامركزية الإدارية، للتدقق من نطاق الإلتزام بالخطط والسياسات من أجل إحراز نتائج فعالة؛
- المساهمة في مساعدة مديري المؤسسة على تأدية وظائفهم في الإدارة؛
- تأكد من صلاحية النظام مسك الدفاتر؛
- تكفل بإتاحة المعلومات مؤكدة يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرار[10]

الفرع الثاني:أهداف التدقيق الداخلي:

يمكن تلخيص الأهداف في بعض النقاط الأساسية وهي:

أ. تأكد من دقة الأنظمة الرقابية وذلك من خلال تحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والمسائل الرقابية المصرح بها مختلف المستويات الإدارية؛

ب. التحقق من مدى الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المؤسسة؛

ت. كيفية وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي، وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات والمركز المالي.

ولتنفيذ هذه الأهداف، يتطلب الأمر أن يقوم المدقق الداخلي بدور فعال داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة، بحيث يتولى المهام التالية:

- ✓ رقابة قبل الصرف للتحقق من سلامة الإجراءات قبل إتمام الصرف الفعلي؛
- ✓ رقابة بعد الصرف (اللاحقة)، للتأكد من أن جميع المصروفات قد صرفت في أغراض محددة، ومرتبطة بأعمال المؤسسة؛
- ✓ التأكد من مدى مسايرة العاملين بالمؤسسة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية الموضوعة؛
- ✓ التحقق من صحة المعلومات المحاسبية والإحصائية التي تقدمها الأقسام للإدارة العليا.

[10] خليفة حاج وآخرون، مرجع سابق

وهنا نود الإشارة إلى أن التدقيق الداخلي قد اقتصر في بادئ الأمر على المراجعة الحسابية للمستندات بعد (الصرف التدقيق اللاحق)، لغرض اكتشاف أخطاء التسجيل بالدفاتر. ولقد توسعت بعض المؤسسات لكي يشمل التدقيق الداخلي مراجعة الحسابية قبل الصرف لغرض التأكد من سلامة الإجراءات، ولقد اتضح بعد ذلك إمكانية استخدام التدقيق الداخلي لخدمة الإدارة العليا في جميع المجالات، مما استتبع معه ضرورة تطوير هذه الأداة وتوسيع نطاقها لتشمل جميع نواحي النشاط وذلك للتحقق من مدى فاعلية الأساليب الرقابية في متابعة تنفيذ المهام[11].

المطلب الثالث: أنواع التدقيق الداخلي.

يمكن تقسيم التدقيق الداخلي إلى ثلاثة أقسام رئيسية وفي مايلي شرح موجز لأنواع التدقيق الداخلي:

1. **التدقيق المالي :AUDIT FINENCIER**

يعرف التدقيق المالي بأنه الفحص المنظم للقوائم المالية والسجلات والعمليات المتعلقة بها لتحديد مدى تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى.

ويعتبر التدقيق المالي المجال التقليدي الداخلي والذي يتضمن تتبع القيود المحاسبية للأحداث الاقتصادية التي تحصل داخل المنشأة وتدقيقها حسابيا ومستنديا ثم التحقق من سلامتها وموافقتها للأنظمة والتعليمات المتبعة والقوانين والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وذلك لإظهار البيانات بصورة واقعية ويتناول التدقيق المالي أيضا التحقق من وجود الأصول وتوافر الحماية المناسبة لها من الضياع أو سوء الاستعمال أو الاختلاس وكذلك فحص وتقويم درجة متانة الرقابة المحاسبية الداخلية وكفايتها ومدى الاعتماد على البيانات المحاسبية المولدة داخل المنشأة والتي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات.

وينقسم هذا النوع من التدقيق الداخلي إلى قسمين :

- **التدقيق الداخلي المالي قبل الصرف:**

[11] فاطمة بعوج، دور التدقيق الداخلي في تفعيل اتخاذ القرار "دراسة حالة لمؤسسة الجزائرية لنسيج والتجهيز"، مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص فحص محاسبي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص ص 28-29.

وهذا النوع يتطلب مراجعة الأعمال قبل وأثناء تنفيذها عن طريق تكليف موظف معين لتدقيق عمل موظف آخر للتحقق من سلامة الإجراءات واكتمال المستندات وموافقة السلطة المختصة على التنفيذ.

- **التدقيق الداخلي المالي بعد الصرف:**

ينفذ وفق خطة مرسومة وبنسبة إختبارية (أي عينات) وفحصها وذلك ليؤكد المراجع الداخلي للإدارة العليا أن العمليات تسير وفق القوانين واللوائح الموضوعة والمقررة وبما يضمن تحقيق الأهداف.

2. **التدقيق التشغيلي (العملياتي) :opérationnel audit**

كما يسمى أيضا بالتدقيق الإداري (Management audit)، تدقيق الاداء (Performance audit) والتدقيق الوظيفي (Financial audit كل هذه المصطلحات تشير لعملية التدقيق الداخلي التي تهدف إلى تقييم العمليات التشغيلية لوظيفة معينة.

ويعرف التدقيق التشغيلي بأنه " الفحص و التقويم الشامل لعمليات المنشأة لإعطاء معلومات للإدارة عما إذا كانت العمليات المنفذة) المختلفة قد نفذت طبقا للسياسات الموضوعة التي تتعلق مباشرة بأهداف الإدارة ويشمل تقويم كفاءة استخدام الموارد المالية والبشرية، وتقويم للإجراءات المتبعة في مختلف العمليات وتقديم التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل واقتراح الطرق الكفيلة بزيادة الكفاءة والربحية. بالاضافة إلى أن التدقيق التشغيلي يهدف إلى التحقق من الكفاءة والفعالية والاقتصادية في الأنشطة المراد تدقيقها ومساعدة الإدارة على حل المشاكل بتقديم توصيات مجدية من أجل سلوك أساليب عمل واقعية.

- الكفاءة Efficiency: وهي العلاقة بين مخرجات المنشأة من سلع وخدمات (النتائج) والموارد المستخدمة بالطريقة المثلى أو المرضية.
- الفعالية Effectives: وهي مدى تحقيق الأهداف الموجودة (المسطرة) بدراسة العلاقة بين التكلفة الوحدوية والنتائج المحققة.
- الاقتصاد Economic Concept: وهي تقليل تكاليف الموارد المستخدمة بالنسبة للأنشطة مع وضع النوعية الملائمة (التوفير).

كما يهدف التدقيق التشغيلي إلى تقييم مستوى التحكم في الرقابة العملياتية للتنظيم، بالإضافة على تحديد مجموعة التقنيات المعمول بها والتي تسمح بتقييم مجموعة المراقبات العملياتية للتنظيم.

وتندمج مقومات نطاق التدقيق التشغيلي تحت المسار الذي يتميز بالحاجة إلى احترام الأوجه القطعية التي تستدرك الإنقطاعات في جملة حدود مراقبة التسيير وبغية تحقيق جملة المكاسب المرتبطة بهذه الأخيرة فإن المدقق وبتطبيق السلطة المخولة له يمكنه من فرض إدخال تغيرات في التسيير في إطار دوره كأعلى مراقب حيث يضمن الحماية العامة لسلسلة عمليات المراقبة وكذلك يضمن صدق وشرعية الحسابات الداخلية وشمولية تحقيق العمليات، حيث يركز في حكمه على مدى تطبيق مبادئ المصداقية والحذر، تحليل المخاطر المتعلقة بمهمة المحاسب المالي.

وكونه يلعب دور عون بوليس إداري، حيث يعل على مستوى الوثائق فإنه في أغلب الحالات يغرم مرتكبي الانحرافات فيكون دوره إما حارسا أو يأخذ دور الصياد ذلك أنه يصوب مراقبته نحو الكشف عن عمليات الانحراف والاختلاس التي تتعرض لها الأصول الاجتماعية داخل المؤسسة .

وكذلك يهدف التدقيق الداخلي التشغيلي إلى تقديم تقارير نافعة ومفيدة للمديرين في مختلف المستويات الإدارية، بمن فيهم مجلس الإدارة، و لما كانت الإدارة العليا تحتاج إلى الاطمئنان على أن كل فرد في التنظيم[12] الإداري يعمل من أجل تحقيق أهداف المنشأة ككل، فإن المدققون الداخليون يقدمون للإدارة العليا بناءا على نتائج التدقيق التشغيلي، التقارير التي تمكنها من تحقيق ذلك المستوى المطلوب من الاطمئنان ولتلبية الاحتياجات الأخرى للإدارة التي من بينها:

- تقييم أداء كل وحدة تشغيلية وفقا لأهداف الإدارة أو المقياس آخر مناسب؛
- الاطمئنان على أن خطط الإدارة شاملة ومتجانسة ومفهومة من قبل المستويات التنفيذية؛

[12] حامد نور الدين،عمارة مريم،التدقيق الداخلي للتثبيتات في المؤسسة الاقتصادية،الطبعة الأولى،دار زهران للنشر والتوزيع،عمان،الاردن،2016، ص ص 35-36.

- الحصول على معلومات موضوعية حول كيفية تنفيذ خطط وسياسات الإدارة في كل الميادين التشغيلية وحول فرص تطوير الفعالية والكفاءة والاقتصادية في تنفيذ الخطط واستغلال الفرص المتاحة؛
- الحصول على معلومات مناسبة حول جوانب الضعف والقصور في الرقابة الإدارية، وخصوصا فيما يتعلق ببؤر الفساد ومصادر التبديد والتلف؛
- عادة التأكيد على أن كل التقارير التشغيلية يمكن الاعتماد عليها كأساس للعمل.

3. تدقيق الالزام تدقيق المهام الخاصة Spécial Assignments audit compliance audit:

هذا النوع من التدقيق يتعلق بالمهام التي يقوم بها المدقق الداخلي حسب ما يستجد من موضوعات تكلفة الإدارة العليا للقيام بها ويتفق من حيث الأسلوب أو النطاق مع النوعين السابقين ولكنه يختلف من ناحية التوقيت إذ أنه غالبا ما يكون فجائيا وغير مدرج ضمن خطة التدقيق الداخلي، ويترتب على تدقيق الالتزام مايلي:

- جمع المعلومات عن القوانين والأنظمة وغيرها من متطلبات الالتزام؛
- فهم حدود التدقيق في الكشف عن الأعمال غير القانونية وسوء المعاملة؛
- تقييم المخاطر التي يمكن أن تحدث جراء الأعمال غير القانونية؛
- على المدقق تصميم وأداء إجراءات لتقييم المخاطر التي من شأنها أن تكشف عن الأعمال غير القانونية.

4. تدقيق نظم المعلومات information System Audit:

هذا النوع من التدقيق يشمل ما إذا كانت نظم المعلومات توفر القدر الكافي لحماية أصول الشركة والحفاظ على و أمن البيانات والنظم، والقدرة على ضبطها و تصحيحها في الوقت المناسب.

ويشمل تدقيق نظام المعلومات ما يلي:

- فحص النظم القائمة أو الجديدة قبل التنفيذ وبعده و ذلك لضمان أمنها وأنها تلبي احتياجات المستخدمين[13]؛
- فحص نوعية التكنولوجيا لضمان فعالية الرقابة الداخلية التي تم وضعها؛

[13] حامد نور الدين،عمارة مريم، مرجع سابق، ص 37-39.

الفصل الاول:مدخل الى التدقيق.

5. **التدقيق البيئي Environnemental Audit:**

ويهدف إلى قياس مدى الالتزام بالأنظمة الخاصة بالبيئة والتلوث البيئي وحمايتها من مختلف الاستنزافات وتقييم المظاهر البيئية التالية : الأغبرة، الضجيج، المياه العائمة، طرق المخلفات المواد المستنزفة لطبقة الأوزون، الحرارة والرطوبة العالية في مناطق الإنتاج التدخين وهدر الطاقة الكهربائية[14].

المبحث الثالث: خصائص التدقيق الداخلي.

تتم عملية التدقيق الداخلي في جميع مراحل النظام الإداري وهذا بهدف الكشف عن الأخطاء والغش مع التأكد من السجلات والبيانات والقوائم المالية لدى المؤسسة الإقتصادية . بالإضافة إلى المحافظة على أصول المؤسسة والتدقيق من مدى توافق النظام مع متطلبات الإدارة.

المطلب الاول: معايير التدقيق الداخلي

يمكن تعريف معايير التدقيق الداخلي على أنها مجموعة من القواعد والمقاييس التي يمكن الاعتماد عليها لتنظيم عملية التدقيق الداخلي على أنها تكون صادرة من المعهد المدقق الداخلين.

ولقد أخذ معهد المدققين الداخلين على عاتقه مهمة تطوير معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها ومتابعة تطويرها وتحديثها وفقاً لمتطلبات ما يستجد من إحداث وتطورات مع مرور الزمن، أصدر في عام 1978 معايير تتضمن خمسة مجموعات تتعلق بالاستقلال والكفاءة المهنية ونطاق العمل وأداء التدقيق الداخلي وإدارة قسم التدقيق الداخلي وكل معاير يعبر عن مجموعة من المعايير الفردية، وفي سنة 2000 اجر المعهد تطويراً عليها وقسمها إلى ثلاثة مجموعات و هي: المجموعة الأولى المعايير العامة، المجموعة الثانية تختص بمعايير الأداء، والمجموعة الثالثة معايير التنفيذ والإجراء، وهي كما يلي:

1) **المعايير العامة:** وهي التي تصدر خصائص الجهة أو الشخص وهي تشمل:

[14]د. حامد نور الدين،عمارة مريم، مرجع سابق، ص 40.

- معايير يتعلق بالغرض من التدقيق الداخلي والسلطات: حيث توضح هذا المعيار أن الغرض والسلطات والمسؤوليات الممنوحة للمدقق الداخلي يجب أن يتم تحديدها من مجلس الإدارة عبر النظام الخاص بالتدقيق.
- معيار يتعلق بالاستقلالية والموضوعية : يجب على المدقق الداخلي أن يكون مستقلاً عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها وهذا يتطلب ضرورة أن يكون الوضع التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية كافياً بما يسمح بأداء مسؤولياته كما يجب أن يكون موضوعي في أدائه لأعمال المراجعة.
- معيار يتعلق بالاحتراف والحرفية وبدل العناية المهنية: يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص وأشخاص لديهم التدريب المهني الكافي والخبرة كمراجع فبالرغم من أن هذا المعيار ركز على التأهيل المهني إلا أنه لم يتناسى التأهيل العلمي فتأهيل المراجع يعتمد على ثلاثة عناصر أساسية التأهيل العلمي التأهيل المهني التعليم المستمر.

2) **معايير الأداء:** وتتمثل معايير الأداء المهني فيما يلي :

- أن يتم إعداد التخطيط الملائم لإتمام العمل وأن يوزع توزيعاً مناسباً على المساعدين المؤهلين إن وجدوا؛
- يجب إتمام الدراسة مناسبة للرقابة الداخلية الحالية وتقييمها كأساس لمدى الاعتماد عليها وتحديد مدى التوسع في اختبارات المراجعة وإجراءاتها لإتمام الفحص؛
- أن يتم الحصول على الدليل الموضوعي الكافي من خلال الفحص والملاحظة والسؤال والمطالبة للوصول إلى أساس معقول للرأي المتعلق بالقوائم المالية تحت الفحص.

3) **معايير التنفيذ والإجراءات (إدارة قسم المراجعة):** ويتضمن هذا المعيار العناصر التالية:

- مدير قسم المراجعة الداخلية: وهو المسؤول عن إدارة القسم وعليه التحقق من أهداف القسم، موارد القسم، خطة المراجعة
- ينبغي على إدارة القسم مراعاة الجوانب التالية:

× أهداف وسلطات ومسؤوليات القسم؛

الفصل الاول:مدخل الى التدقيق.

- جوانب التخطيط في القسم والتي تتضمن الأهداف، البرامج، الموازنات؛
- السياسات والإجراءات المناسبة لطبيعة أعمال القسم؛
- إدارة الأفراد العاملين في القسم؛
- التنسيق مع المراجع الخارجي؛
- الضمانات الإضافية لجودة عمل المراجعة الداخلية بهدف الارتفاع لمستوى أداء المراجعة الداخلية لأعلى مستوى ممكن ويكون ذلك بما يتفق وبمعايير الأداء المهني للمراجع[15] .

المطلب الثاني: وظائف التدقيق الداخلي

يرتبط أداء عملية التدقيق الداخلي بوظائف والتي تتلخص فيما يلي:

1. **الفحص** : يعد الفحص عنصرا وركنا أساسيا من أركان التدقيق ومن خلاله يتم من مدى صحة العمليات المحاسبية والمالية من حيث:

- دقة وتطبيق الرقابة المحاسبية، مدى إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية؛
- إن أصول المنشأة تتم المحاسبة عنها، وإنها محاطة بالحماية الكافية من السرقة والإهمال؛
- مدى صحة وقانونية المستندات التي تدل حدوث العمليات وإختبار الرقابة الداخلية خاصة بما يتعلق بالعمل بين وظيفة الاحتفاظ ، ووظيفة التنفيذ، ووظيفة المحاسبة.

2. **التحليل**: يتمثل التحليل في عملية الفحص الانتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية والسجلات والتقارير بغية تحديد مواطن الضعف فيها ومن أجل تنفيذ هذه العملية يستخدام المدقق الداخلي أساليب منها التحليل المالي، والمقارنات، وتحليل النتائج على مستوى الأقسام وتحليلها لعدد من السنوات على مستوى المؤسسة.

[15]شريفة لكبير وآخرون،التدقيق الداخلي بين المتطلبات النظرية والتحديات العلمية دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الإقتصادية على مستوى ولاية أدرار،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر،تخصص تدقيق ومراقبة التسيير،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أدرار،أدرار،2014/2013،ص 11-13.

3. **الإلتزام**: يتمثل الإلتزام في الإجراءات التي يضعها المدقق الداخلي بغية التأكد مدى إلتزام العاملين بالسياسات الإدارية والمحاسبية المرسومة بالمؤسسة وأداء وتنفيذ العمليات طبقا لنظام الموضوع والقرارات المرتبطة بها.
4. **التقييم**: في هذه الحالة فإن المدقق الداخلي يعد ممثلا للإدارة العامة وليس ممثلا بالإدارة المالية، وذلك لأنه يقيم مدى تقارب أهداف الأنظمة الفرعية مع الأهداف التي وضعتها الإدارة العليا لها أو مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة.

ومنه برنامج التدقيق الداخلي يجب أن يتضمن الخطوات التالية:

- تحديد الأهداف العامة التي تضعها الإدارة العليا للقسم موضوع الدراسة؛
- تجميع البيانات المالية المتعلقة بتنظيم القسم؛
- تحليل عمل القسم إلى جزيئات؛
- تقييم أعمال القسم والكشف عن أوجه الضعف أو عدم الكفاية لتلقيها وكذلك أوجه القوة، ومقارنة النتائج التي توصل إليها بالأهداف.

5. **التقرير**: وفي النهاية يقدم المدقق الداخلي تقريرا للإدارة يعبر فيها عن العناصر التالية:

- المشاكل التي واجهها وأسبابها.
- مواطن الضعف في الإجراءات والسياسات.
- التوصيات المناسبة لمعالجة موطن الضعف وحل المشاكل والنتائج المتوصل إليها[16].

المطلب الثالث:إجراءات عمليةالتدقيق الداخلي.

تمر عملية التدقيق الداخلي بمراحل متسلسلة تتمثل في:

[16] بن حليمة صبيحة وآخرون،دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية دراسة حالة المؤسسة العمومية الإستشفائية "فاس يحي" بمليانة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في ميدان مالية ومحاسبة،تخصص محاسبة وتدقيق،قسم مالية ومحاسبة،كلية العلوم الاقتصادية والتجرية وعلوم التسيير،جامعة الجيلالي بونعامة،خميس مليانة،2022/2021،ص16-17.

الفصل الاول:مدخل الى التدقيق.

1. **إختيار الجهة الخاضعة للتدقيق:** تبدأ مهمة التدقيق الداخلي بإختيار النشاط الذي سيخضع لعملية التدقيق، إلا أنها لا تعتبر مرحلة بحد ذاتها، وتتم وفق ثلاث طرق : الإختيار المنظم (مخطط)، الإختيار بناءًا على طلب الإدارة العليا، الإختيار بناءًا على طلب الجهة الخاضعة للتدقيق.
2. **الأمر بالمهمة:** هو عبارة عن تفويض يعطى من قبل الإدارة العامة للمؤسسة للمدقق الداخلي (موظف بالمؤسسة)، والذي يعلم المسؤولين المعنيين بقيام المدقق الداخلي بمهمة التدقيق، والأمر بالمهمة يتمثل في وثيقة مكتوبة في حدود صفحة تقريبا، أو قد يكون على شكل أمر شفهي، كما تجدر الإشارة إلى أن الطالب لخدمات التدقيق الداخلي يمكن أن يكون غير الإدارة العامة للمؤسسة.
3. **الدراسة والتخطيط:** تعتبر هذه المرحلة ضرورية وهامة جداً لإنجاح مهمة التدقيق الداخلي، حيث يجب على المدقق الداخلي وضع خطة مبنية على المخاطر، لتحديد أولويات مهمة التدقيق بما يتلائم والأهداف المسطرة، ويتم تنفيذ هذه المرحلة من خلال الآتي:

- ✓ **إجتماع الإفتتاح:** يتم عقد إجتماع الإفتتاح في مقر النشاط الذي سيتم تدقيقه بين الفريق المكلف بالمهمة ومسؤولو النشاط محل التدقيق.
- ✓ **زيارة الموقع:** للتعرف على طبيعة العمل ومناخ النشاط وعلاقته بالأنظمة الأخرى وأسلوب تدفق المعلومات.
- ✓ **التخطيط:** تقوم إدارة التدقيق الداخلي بوضع الخطط المناسبة بما يُحقق لها إتمام مهامها بنجاح، إلا أنّه عند وضع خطة التدقيق، يجب أن تأخذ الإدارة في إعتبارها : أهداف التدقيق، نطاق مهمة التدقيق، تخصيص الموارد اللازمة لمهمة التدقيق.
- ✓ **برنامج التدقيق الداخلي:** يقوم برنامج التدقيق بتقسيم الأعمال بين مختلف أعضاء فريق التدقيق وفقًا لمؤهلاتهم وخبراتهم وحسب الزمن، تنظيم تنقلات الأعضاء برمجة الإستجوابات واللقاءات.... الخ.

4. **العمل الميداني:** يتم تنفيذ هذه المرحلة مباشرة بعد إعداد برنامج التدقيق وإعتماده من الإدارة العليا، وتمر مرحلة العمل الميداني من خلال الإجراءات التالية:

الفصل الاول:مدخل الى التدقيق.

- ✓ **الإشراف على التدقيق:** يجب أن يتم الإشراف على كل مرحلة من التدقيق بالطريقة المناسبة بواسطة المدقق المسؤول ورئيس القسم ومدير إدارة التدقيق الداخليين، مع إلزام تقديم وثائق محددة وأوراق العمل كما هو مبين في سياسات إدارة التدقيق الداخلي، وتقديم التقرير للتدقيق في الموعد المحدد له وإتخاذ أي إجراء بشأن أي تأخير .
- ✓ **تنفيذ برنامج التدقيق:** يقوم فريق التدقيق بتطبيق البرنامج على الواقع من خلال تجميع الأدلة الكافية والملائمة في ملفات التدقيق، وإجراء الإختبارات، والكشف عن أي مشكل أو مخالفة أو إنحراف قد يحدث، وتختلف هذه الإجراءات تبعًا لإختلاف طبيعة نشاط المؤسسة ونوعية الصعوبات التي يمكن أن يصادفها، إلا أن هناك عناصر مرتبطة بأداء التدقيق كالفحص، التحليل، التقييم، الإلتزام، بالإضافة لذلك يجب على فريق التدقيق القيام بتوثيق كافة أعمالهم، بأوراق عمل، وأدلة التدقيق، كما أنّها تعتبر أدلة للمدقق الداخلي للدفاع عن نفسه في حالة إتهامه بالإهمال، وللحصول على هذه الأدلة يتبع المدقق الداخلي مجموعة من التقنيات كالمُستندات، الجرد الفعلي، التدقيق الحسابي، المصادقات، الإستفسارات من العميل، نظام المقارنات والربط بين المعلومات (الفحص التحليلي)، الفحص المُستَندي، الفحص الإنتقادي، الإجراءات التحليلية، وإقرارات الإدارة.
- ✓ **التواصل مع إدارة قسم التدقيق الداخلي خلال العمل الميداني:** يجب أن يطلب رئيس القسم وبشكل روتيني من الموظفين ونائب المدير بتقرير عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التدقيق وأية مشكلة قد تتسبب في عدم تحقيق أي هدف من أهداف المهمة، ويمكن أن يتم ذلك خلال إجتماعات الرصد الذي يتم عقده مع رئيس ومدير القسم ونائب المدير، أو عن طريق البريد الإلكتروني أو الإتصال الهاتفي، ويجب أن يقوم رئيس ومدير القسم/ نائب المدير بتقديم التوجيهات اللازمة لحل أية مشكلات قد يُواجهها فريق التدقيق.
- ✓ **التواصل مع الجهة الخاضعة للتدقيق أثناء العمل الميداني:**

- ينبغي على كل من رئيس القسم والمدقق المسؤول جدولة إجتماعات دورية مع الجهة محل التدقيق والتنسيق معها لتزويدهم بمعلومات كاملة عن التقدم المحرز في عملية التدقيق.
- ينبغي أن يكون فريق التدقيق على إتصال منتظم مع موظفي الأنشطة التي يتم تدقيقها يوم بيوم، وإجراء إجتماعات مخصصة لأزمة لجمع المعلومات ومناقشة وحل المسائل، وتسهيل أعمال عملية تدقيق الداخلي.

✓ **الإجتماع النهائي:** الغرض منه إعلام الجهة التي تمت تدقيقها بنتائج التدقيق، والوصول إلى إتفاق بشأن النتائج والتوصيات، وعرض الإجراءات المخططة أو التصحيحية المتخذة لمعالجة أوجه القصور التي كشف عنها تدقيق الداخلي وتقديم المشورة للهيئة محل التدقيق عند عملية الإبلاغ.

5. التقريرعن المهمة ومتابعة التوصيات: هذه المرحلة تُعتبر الأخيرة في إنجاز المهمة وتتمثل في الخطوات التالية : التقرير الأولي للتدقيق، حق الرد من الأشخاص المدقق أعمالهم التقرير النهائي والتوصيات المقترحة لمعالجة المشكلات والإختلالات التي أُكتشفت خلال عملية التدقيق الداخلي[17].

[17] د.محمد لمين علون، الإجراءات العلمية للتدقيق الداخلي في المؤسسة العمومية"دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة")**.مجلة الحقيقة**،العدد 43،جامعة محمد خيضر-بسكرة-،1افريل2018،ص 557-560.

الفصل الاول:مدخل الى التدقيق.

خلاصة

انطلاقا مما سبق يمكن إعتبار التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة وخاصة عندما تحول من مهمة تقييم والكشف عن الأخطاء إلى عملية تقدير والتنبؤ لهذه الأخطاء. حيث يساهم هذا الأخير بشكل كبير في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وتقييم كفاءة إستخدام الموارد المتاحة.

ومن هذا يمكننا إستخلاص الهدف العام للتدقيق الداخلي في فحص الأعمال من أجل الحكم على مدى سلامة التنفيذ تبعا للقواعد والتعليمات والإجراءات المحددة مسبقا ورفع نتيجة الفحص إلى الإدارة العليا. وحتى تتحقق هذه الغاية قامت مهنة التدقيق الداخلي على عدة ركائز ومفاهيم التي تبرز من خلالها أهميتها وأهدافها والحاجة إليها كأداة لخدمة الإدارة والأطراف الأخرى ونتيجة لذلك ظهرت الأنواع المختلفة للتدقيق وتقسيمها على حسب عدة معايير من أجل التأكد من صحة وشرعية المعلومات والقوائم المالية.

الفصل الثاني

الفصل الثاني:ادارة المخاطر البنكية.

تمهيد:

لا طالما حظي موضوع المخاطر البنكية باهتمام كبير من طرف المصرفيين، خاصة في السنوات القليلة الماضية مع ظهور الأزمات المالية والمصرفية التي شهدتها معظم دول العالم.

و اتخذت الكثير من الحكومات مجموعة من التدابير والإصلاحات من أجل تدعيم الجهود الدولية الرامية للإستقرار المالي، وإعادة النظم المصرفية إلى نصابها ومواكبتها للتطورات والتحولات الحديثة، حيث تركزت هذه التدابير في تشديد القوانين للحد من المخاطر البنكية.

ونظرا لتنوع المخاطر التي تواجه هذه البنوك، و تغيرها مع التغيرات التي يشهدها النظام الاقتصادي، تطلب وجود آليات مناسبة ، ولتحقيق ذلك فعلى البنوك أن تتبنى إجراءات شاملة لإدارة المخاطر وإعداد تقارير عنها، وأصبحت الرقابة تهدف إلى حماية حقوق المودعين وكذلك حماية الزبائن، بالإضافة إلى المحافظة على إستقرار النظم المالية وعلى درجة تنافسية عالية. وتجدر الإشارة إلى أنه مع تطور أعمال البنوك والنشاطات التي تقوم بها فقد أصبحت على درجة كبيرة من التعقيد مما تطلب التغيير في أسلوب الرقابة، و أصبحت تركز على المخاطر الكبيرة والمهمة التي لها تأثير على أوضاع البنك.

وعلى هذا الأساس قسمنا الفصل الثاني إلى:

- ✓ المبحث الأول: الذي سنتناول فيه أساسيات إدارة المخاطر البنكية من مفهوم وأهداف وأنواع.
- ✓ أما المبحث الثاني: سنتطرق إلى طرق وأساليب إدارة المخاطر البنكية التي تتمثل في الإنذار المبكر ووسائل إكتشاف المخاطر المصرفية، وكذا أساليب التعامل مع المخاطر وكيفية إدارتها وقياسها.

الفصل الثاني:ادارة المخاطر البنكية.

المبحث الأول: أساسيات إدارة المخاطر البنكية

أكثر ما يميز النشاط البنكي هو وجود علاقة كبيرة بين الأرباح المتوقعة مع المخاطر فهما متلازمان، فلا يوجد نشاط بنكي بدون مخاطر لهذا استلزم التعرف على المخاطر البنكية وتحديدها والعمل على تجنبها والحد منها، والهدف من ذلك هو تجنب الوقوع في ما يعرف بالأزمات المالية التي تؤدي إلى تدهور البنك وتراجع أدائه، وقد ينتهي به إلى الإفلاس والذي ينتج عنه أزمة عامة في النظام المصرفي، مما يسبب إنهيار إقتصادي ينذر بحدوث أزمات.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر البنكية

يعرف الخطر المالي على أنه احتمالية ان تكون التنبؤات خاطئة، فإذا كان هناك احتمال عالي في أن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطرة عالية جدا، أما إذا كان الاحتمال منخفض فالتالي تكون درجة المخاطرة منخفضة أيضا[18]

إدارة المخاطر المصرفية هي نظام متكامل وشامل لخلق البيئة والأدوات اللازمة لتوقع و دراسة المخاطر المحتمل حدوثها وتحديدها، قياسها، ومعرفة آثارها المحتملة على أعمال البنك وأصوله وإراداته، ووضع الخطط المناسبة لما هو ضروري، ويمكن القيام به لتجنب أو كبح هذه المخاطر والتحكم فيها والسيطرة عليها للتخفيف من آثارها[19].

ومنه فإن إدارة المخاطر هي نظام شامل ومتكامل يعتمد على الأساليب التي تستخدمها الإدارة لمواجهة الخطر.

[18] فاروق فخاري، أهمية استخدام الهندسة المالية في إدارة المخاطر المالية مع الاشارة لعملية تداول عقود الخيارات في بورصة الكويت، مجلة الابعاد الاقتصادية، المجلد 11 ، العدد 01، 2021، ص 308.

[19] بن علي بلعزوز وآخرون، إدارة المخاطر إدارة المخاطر . المشتقات المالية. الهندسة المالية، مرجع سابق، ص 46.

الفصل الثاني:ادارة المخاطر البنكية.

المطلب الثاني: أهداف إدارة المخاطر البنكية

من خلال الدور المهم والأساسي الذي تلعبه إدارة المخاطر في تقليل المخاطر والحد منها والعمل على تنفيذ الإستراتجية المخططة يتضح لنا أن الهدف الرئيسي الذي تسعى إلى تحقيقه هو قياس المخاطر من أجل مراقبتها والسيطرة عليها.

لذلك فهي تهدف إلى تحقيق التوازن بين المخاطر والعائد، بالإضافة إلى تمويل وتطوير الأعمال القائم على أساسه ويهدف أيضا إلى حماية أصول الشركة من الخسائر التي قد تتكبدها أثناء سير أنشطتها. ويمكننا تلخيص أهداف إدارة المخاطر على النحو التالي[20]:

- ضمان قياس ومتابعة وتقييم المخاطر التي يتحملها البنك؛
- القضاء على المخاطر المالية وخفضها والسيطرة عليها؛
- المساعدة في فهم الجوانب الإيجابية والسلبية المعتمدة لجميع العوامل التي تؤثر على البنك؛
- زيادة فرص النجاح وتقليل إحتمالات الفشل وعدم اليقين في تحقيق الأهداف العامة للبنك[21]؛
- حماية المتعاملين والزبائن، فالدائنون سوف يزيد اطمئنانهم إلى امكانية تسديد البنوك لديونها والعملاء يستفدون من استقرار أسعار منتجاتها؛
- استقرار التدفقات النقدية ودعم تقلبها وهذا يعطي ميزة للبنك عن منافسيها إذ يجنبها مفاجآت تقلب العوائد، ويقلل من احتمال اخفاقها؛
- تؤدي إدارة المخاطر إلى قدرة البنك من تأجيل استثماراته المخطط لها حين تنخفض تدفقاته النقدية وذلك لتجنب تغير استراتجياتها الاستثمارية، مما يؤدي الى ارتفاع قيمة الشركة واسهمها في السوق، كما أن الاستقرار وعدم تقلب التدفقات النقدية للبنك بسبب سياسات التحوط وإدارة المخاطر يزيد من درجة الثقة في مقدارتها، وبالتالي تحسين التصنيف الائتماني لها[22].

---

[20] لعروسي قرين زهرة، دور إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي في إتخاذ القرارات الإئتمانية لدى البنوك التجارية–دراسة مجموعة من البنوك التجارية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2016/2017، ص 42.

[21] بن علي بلعزوز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[22] عبد الناصر براني أبو شهد، ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية، دار النفائس، عمان، الاردن، 2013، ص 211.

الفصل الثاني:ادارة المخاطر البنكية.

المطلب الثالث: أنواع المخاطر البنكية

يتعرض البنك أثناء أدائه لمهامه لعدة مخاطر التي تهدد عمله وسمعته، حيث يمكننا حصر هذه المخاطر فيما يلي:

1. **مخاطر الإئتمان:**

لا يعتبر الإئتمان خال من المخاطر وذلك حسب ما أثبتته تجارب العمل المصرفي رغم توخيها للحيطة والحذر والدقة منحه، ولأنه قد يظهرمن الظروف ما هو خارج نطاف إرادة البنك والعميل و بالتالي يتعرض البنك لخطر الإئتمان، ومع ذلك الإلتزام بالدقة عند منحه، وكذلك طلب كل الضمانات اللازمة من أجل الحصول على أقل مخاطرة ممكنة إن وجدت[23].

و من هذا يمكن تعريف خطر الإئتمان على انه ذلك المتغير الاساسي الذي يأثر على صافي الدخل و القيمة السوقية للحقوق الملكية الناتجةعن عدم السداد او تاجيل السداد لانه كلما امتلك البنك احد الاصول المربحة فانه بذلك يتحمل المخاطرة الناتجة عن ذلك التي تتمثل في عجزالمقرض عن الفاء برد اصل الدين و فوائده وفقا لتواريخ المحددة ، وتتعتبر القروض من اهم مصادر الايتمان و يذكر ان مخاطر الائتمان موجودة في النشطات البنك سواء داخل المزانية أو خارجها[24].

2. **مخاطر السيولة:**

تنشأ مخاطر السيولة من الفروق الحاصلة في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية التابعة عن الصعوبات التي يواجهها المصرف في الحصول على النقد (السيولة) بتكلفة معقولة،سواء لبيع الأصول أو الحصول على ودائع جديدة.

---

[23] د. رشاد نعمان شايع العامري، **الخدمات المصرفية الإئتمانية في البنوك الإسلامية دراسة مقارنة في القانون والفقه الإسلامي**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013، ص ص 504-505.

[24] مبارك بوعشة،**تسير مخاطر البنكية**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد 27، جوان 2007،ص229.

ويتفاقم خطر السيولة عندما لا يتمكن المصرف من توفير قروض للطلبات الجديدة ويعجز عن الحصول على مصادر سيولة جديدة[25].

ويتعرض البنك لحجما كبيرا من المعاملات النقدية، سواء داخله بالودائع التي يتلقاها من عملائه، أو خارجه بالأموال التي يمنحها للعملاء على شكل قروض، وفقا لذلك يجب على البنك إنشاء نظام إئتماني ورقابي محكم يسمح له بفرض توازن بين مدخلات ومخرجات التدفق النقدي، لأن أي خلل في ذلك قد يوضح البنك في حالة عجز، أي عدم القدرة على السداد ومنه يلجأ هذا الأخير إلى الإقتراض أو إفلاسه[26].

ومنه يعزي الاختلال الزمني بين الاجال استحقاق موارد البنك و اجال استحقاق استخدماته لاسباب عديدة من بينها: عدم قدرة البنك على توقع حجم كبير من المسحوبات او على القروض، ومن ثم عدم قدرته على مواجهتها وذلك بسبب توفره على النقديات من خلال مصادر جديدة. [27]

3. **مخاطر السمعة:**

يتعلق نجاح البنك في أعماله بالسمعة التي يؤسسها لنفسه، وتظهر مخاطر السمعة في حالة قيام البنك بعرض خدمات غير كفؤة، أو لعدم الإنتظام في تقديم خدمة ما، وأيضا قد تنشأ في حالة نقص متطلبات الإفصاح اللازمة للزبائن أو عند حصول إنتهاك للخصوصية.

بالإضافة إلى أن هذه المخاطر تتعلق بسوء إدارة البنك أو عدم نزاهتها وغيرها من التصرفات الغير المنظمة التي تعكس سلبا على أداء البنك في أنشطته وفعالياته[28].

---

[25] طارق عبد العال حمادة، تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 72.

[26] صالح برتال، تحليل المخاطر البنكية وإجراءات الحماية منها حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة نهاية الدراسة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر في العلوم التجارية، مدرسة الدراسات العليا التجارية، الجزائر، 2011، ص 72.

[27] فضيل فارس، **التقنيات البنكية محاضرات وتطبيقات الجزء الاول**، مطبعة الموساك رشيد، القبة،الجزائر العاصمة، ص308.

[28] صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية أثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية، عمان، 2013، ص 59.

4. المخاطر القانونية:

للمخاطر القانونية علاقة بعدم وضوح العقود المالية محل التنفيذ أي لها علاقة بالنظام الأساسي والأوامر الرقابية التي تتضمن الإلتزام بالعقود والصفقات، بالإضافة إلى طبيعة المخاطر التي قد تكون خارجية مثل: القواعد الرقابية التي تؤثر على بعض الخدمات التي يقدمها البنك، وكذلك يمكن أن تكون ذات طبيعة داخلية تتعلق بإدارة البنك لموظفيه كالإحتيال وعدم الإلتزام بالقوانين[29].

والتالي هي مخاطر تنشأ عن التعارض مع القوانين والتشريعات التابعة عن النقدية أي البنوك المركزية[30].

5. مخاطر السوق :

تعرف مخاطر السوق على أنها مخاطر التعرض لخسائر داخل أو خارج الميزانية نتيجة تغيرات في أسعار السوق، ومن أهمها أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الأسهم[31].

بالإضافة إلى الإجراءات التي تتخذها الحكومة لرفع الدعم على بعض السلع أو تقوم بمنع دخول بعض المنتوجات لحماية المنتوج الوطني[32].

كما يمكن تعريفها على انها احتمال وقوع بعض الاحداث الهامة محاليا او عالميا مثل احتمال تغيرات في النظم الاقتصادية او السياسة في الدولة بذاتها او في دول الاخرى[33].

---

[29] عبد الناصر براني أبو شهد، مرجع سابق، ص ص 69-70.

[30] شهبون لامية، المخاطر البنكية وأثرها على التسهيلات الإئتمانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015/2016، ص 52.

[31] د.فضيل فارس، مرجع سابق، ص 109.

[32] د.محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج، عمان، 2016، ص 62.

[33] مبارك بوعشة، مرجع سابق، ص231

6. مخاطر سعر الصرف:

تكمن مخاطر العملة في ملاحظة أن الخسائر ستتحقق نتيجة التغيرات في أسعار الصرف، بحيث تحدث تغيرات في المكاسب الناتجة عن ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف عن طريق المؤشرات، أو ربط قيم الأصول والخصوم ذات العملات الأجنبية[34].

وهي ايضا المخاطر المستقبلية و الحالية التي ياثر بها راس المال البنك و ايراداته نتيجة لتغيرات سعر الصرف،و هذا الخطر متعلق بتقلب الارصدة البنوك من العملات الاجنبية من جهة، وتقلب قيمة العملات التى تم بواسطتها تقديم القروض وعلى هذا تتاثر القيمة الحقيقة للقرض سلبا عند حلول اجاله، كما ينتج هذا الخطر في بعض السياسات او التدابير النقدية التي تتخدها السلطات النقدية و التي من شانها ان تؤثر على القيمة الحقيقية للقرض الممنوحة ،كاجراء تخفيض العملة الذي يمثل خطرا نقديا بالنسبة للبنك على اعتبار انه يؤدي الى فقدان قيم حقيقية بسبب انخفاض قيمة الوحدة النقدية اداة تقيم القروض[35].

7. مخاطر سعر الفائدة:

يمكن أن تؤثر تقلبات أسعار الفائدة في السوق على العوائد التي يحصل عليها البنك من ناحية و على التكاليف التي يتكبدها البنك و يدفعها من ناحية أخرى. فمثلا عندما ترتفع أسعار الفائدة في السوق، قد يؤثر ذلك على تخفيض صافي هامش الفائد، لا سيما عندما يتم ترتيب وتكون فقرات الميزانية المتعلقة بالأصول والالتزامات بطريقة يتحمل البنك تكاليف مصادر الأموال المقترضة أكثر من الإيرادات في حالة إرتفاع أسعار الفائدة وتحديدا على القروض الممنوحة للعملاء[36].

كذلك التغير في النسب التضخم في الكتلة النقدية تاثر في نسب الفائدة و يجعلها اقل من قيمة الحقيقية التي يستهدفها البنك، وقد تم ذكر مفهوم الخطر معدل الفائدة في المادة الاولى لنظام 02-03 على انه خطر ناشيء في

---

[34] د. طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر (أفراد- إدارات- شركات- بنوك) مخاطر الإئتمان والإستثمار والمشتقات وأسعار الصرف**، الدار الجامعية، السكندرية، 2003، ص 206.

[35] الويزة أوصغير، **مخاطر السوق في البنوك الدولية و استراتجيات ادارتها حسب المعايير الدولية للجنة بازل – مجموعة سوسيتي جنرال نموذجا-**، مجلة نور الدراسات الاقتصادية، مجلد 06، عدد 10، جوان 2020، ص72.

[36] د. أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر**، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، 2013، ص 355.

حالة حدوث تغير في معدلات الفائدة الناجمة عن مجموع عمليات الميزانية وخارج الميزانية باستثناء عند الاقتضاء العمليات الخاضعة لمخاطر السوق[37].

و منه يمكننا القول أن هذه الأخيرة قد تؤثر على الفوائد و القيمة السوقية للبنك[38].

8. **المخاطر التشغيلية:**

تشير المخاطر التشغيلية إلى إحتمالية زيادة نفقات التشغيل بشكل كبير عما هو متوقع، نتيجة لضعف التحكم في التكاليف المباشرة وأخطاء المعالجة التي يرتكبها موظفوا البنك كالسرقة والإختلاس التي قد تحدث من قبل بعض العاملين في البنك. كما تتعلق مخاطر التشغيل بالأعباء وعدد الفروع وحجم القوة العاملة والتكنولوجية المستحقة[39].

ومن هنا يمكن تحديد أنواع هذه الأخيرة التي لها علاقة بأحداث معينة والتي من المحتمل أن تتسبب في خسارة كبيرة والتي منها:

- الإحتيال الداخلي: ويتمثل في الأفعال التي تشمل الغش أو عدم استعمال الممتلكات بشكل صحيح أو حتى التحايل على القانون من طرف العاملين في البنك أو من طرف المسؤولين.
- الإحتيال الخارجي: ويتمثل هو الآخر ي الأفعال التي تشمل الغش أو عدم استعمال الممتلكات بشكل صحيح أو التحايل على القانون من طرف زبائن البنك.
- ممارسات العمل والأمان في مكان العمل: وتحتوي على الأعمال التي لا تنطبق مع طبيعة العمل أو مع قوانين الصحة والسلامة.
- الأضرار في الموجودات المادية: تتنتج هذه الأضرار بسبب كارثة طبيعية أو أحداث أخرى.

---

[37] عبد الرؤوف حلواجي، **قواعد الحذر في تسير المخاطر البنكية في القانون الجزائري**، مجلة الدولية للبحوث القانونية و السياسية، المجلد 02، العدد 02، اكتوبر 2018، ص86.

[38] شقيري نوري موسى وآخرون،إدارة المخاطر، دار المسيرة، عمان، 2012، ص 75.

[39] د. عاطف جابر طه، تنظيم وإدارة البنوك منهج وصفي تحليلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص ص 218-219.

- حدوث اضطراب في أنظمة البنك كخلل في أنظمة الكمبيوتر مما يؤدي إلى توقف العمل[40].

7. مخاطر السحب على المكشوف :

هو العملية التي يقوم بها العميل بسحب أموال البنك دون توفر رصيد في حسابه وهذا نظرا لثقة البنك الكبيرة به هذا النوع من المعاملات متعامل به بكثرة في الجزئر مع عدم المراعاة لمدى ارتباطه بالمسائل الإنتاجية[41].

8. المخاطر السياسية :

وهي المخاطر التي تنتج عن التشريعات والقوانين الصادرة من الدولة أو السلطات الحكومية، كفرض الضرائب، تغير السياسات النقدية أو التمويلية وغيرها كما تنجم المخاطر السياسية من الاضطرابات والمقاطعات والتأميم والعولمة .....الخ.

9. المخاطر الإستراتجية:

هي المخاطر المستقبلية والحالية التي يكون لها تأثير على إيرادات البنك ورأسماله نتيجة اتخاد قرارات خاطئة أو تنفيد الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي.

10. مخاطر معيار كفاية رأس المال :

قد أصدرت لجنة بازل عددا من الوثائق والمقرارات، وأهم هده المصادر هو معيار كفاية رأس المال، وتتمثل أهمية هذا المعيار في ايجاد علاقة مابين رأس المال بمفهومه الشامل وبين الأصول والتزمات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر والتي يجب أن لاتقل عن 8.

كما يعبر عن هذه العلاقة بالمعادلة التالية:

---

[40] خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية –دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية- -حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع نقود وتمويل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لمحمد خيضر، بسكرة، 2009/2008، ص ص 6-7.

[41] مبارك بوعشة، مرجع سابق، ص 231.

نسبة تعرض رأس المال للمخاطر = رأس المال التنظيمي/ مخاطر الائتمان +مخاطر السوق+مخاطر التشغيل[42].

11. المخاطر الاخرى :

يرتبط إدارة العمليات المصرفية الإلكترونية بالمخاطر الخاصة بالعمليات المصرفية التقليدية، ومن ذلك مخاطر الإئتمان والسيولة وسعر العائد والمخاطر السوق مع احتمال زيادة حدتها، فعلى سبيل المثال فان استخدام قنوات غير تقليدية للاتصال بالعملاء، و امتداد نشاط منح الائتمان الى عملاء عبر الحدود cross border مم يزيد من احتمال اخفاق العملاء في سداد مستحقاتهم[43].

الجدول رقم (1): أهم المخاطروالعوامل المؤثرة فيها

المخاطر	العوامـــل
مخاطر الإئتمان	من المؤشرات المهمة على حجم مخاطر الإئتمان كمية الديون ذات النوعية دون المتوسط والديون المستحقة غير المدفوعة والديون المعدومة
مخاطر السيولة	تتمثل في عدم قدرة البنك على سداد الإلتزامات المالية المترتبة عليه عند الاستحقاق، والبنك الذي لا يستطيع الوفاء بإلتزاماته قصيرة الأجل تكون البداية حدوث ظاهرة العجز في السيولة وإذا استمر قد يؤدي ذلك إلى الإفلاس. وتشير مخاطر السيولة إلى مدى الموازنة بين الإحتياجات النقدية للمصرف لمواجهة التدفقات النقدية الخارجية، كسحب الودائع وعمليات الإقراض، والتدفقات النقدية الداخلة الناتجة من زيادة حجم الودائع وشراء الإلتزامات وتصفية الأصول المالية.
مخاطر أسعار الفائدة	تغير أسعار الفائدة في السوق المالي على الفوائد القبوضة والمدفوعة وبالتالي أثرها على صافي الربح الذي يحققه البنك.

[42] بوسعيد محمد عبد الكريم، بن بوزيان محمد، **إدارة المخاطرفي البنوك الإسلامية –دراسة حالة بنك البركة الجز ائري-**، مجلة المالية والأسواق،مجلد 06، العدد 01، 2019، ص 221.

[43] سامر بطرس جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة، عمان، الأردن، 2011، ص 244.

مخاطرسعر الصرف	وهي الناتجة من التعامل بالعملة الأجنبية وحدوث تذبذب في أسعار العملات الأمر الذي يقتضي إلماما كاملا والدراسة عن أسباب تقلبات الأسعار، كما يمكن قياسها بعدم التأكد أو التذبذب في التدفقات النقدية والذي ينتج من تغير أسعار العملات
مخاطررأس المال	وهي الدى الذي يمكن أن تتدنى إليه الموجودات قبل أن يكون لذلك الأثر في حقوق المودعين.

المصدر: د. نجاة محمد أحمد جمعان، نموذج لقياس العلاقة بين المخاطروالعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية، مجلة العلمية لقطاع كليات التجارة –جامعة الأزهر، العدد 17، يوليو 2017، ص 180.

الشكل رقم (01): مخطط يوضح أنواع المخاطر البنكية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات سابقة

الفصل الثالث

الفصل الثالث: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

التمهيد:

تعتبر إدارة المخاطر أمرًا حيويًا في القطاع المصرفي، حيث يتعين على المؤسسات المالية مثل البنوك تحديد وتقييم المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل معها بشكل فعال. في هذا السياق، يأتي دور التدقيق الداخلي كأداة أساسية للتحقق من فعالية وكفاءة إدارة المخاطر داخل البنوك وتقديم التوصيات لتحسين العمليات والضوابط.

لفهم دور التدقيق في إدارة المخاطر بشكل أفضل، سنقوم بدراسة حالة البنك الوطني الجزائري (BNA) وكالة مستغانم، وهو واحد من أبرز البنوك في الجزائر. سنحلل كيفية استخدام التدقيق الداخلي في BNA لتقييم ومراقبة المخاطر وتحسين العمليات، وذلك من خلال استعراض أنشطة التدقيق الداخلي وتوصياته والتأكد من تنفيذها. حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: عموميات عن البنك الوطني الجزائري والذي سنتعرف فيه عن البنك وتطوره وأهدافه والمهام التي يقوم بها والهيكل التنظيمي له.

المبحث الثاني: عموميات عن وكالة مستغانم 878. والذي سنتناول فيه مفهوم الوكالة 878 ووظائفها والتعرف على هيكلها التنظيمي.

المبحث الثالث: سنتطرق فيه إلى دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية والعلاقة بينهما.

الفصل الثالث: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

المبحث الاول: عموميات عن البنك الوطني الجزائري BNA

رغم توسع البنوك في الجزائر إلى أن البنك الوطني الجزائري له أهمية كبيرة في البنوك التجارية، لهذا سوف نتطرق في هذا البحث إلى نشأة البنك الوطني الجزائري ، بالإضافة إلى أهداف ومهام و وظائف وهيكل التنظيمي للبنك.

المطلب الأول: لمحة تاريخية لنشأة البنك الوطني الجزائري BNA

تعود تسميته بالبنك الوطني الجزائري و بالاختصار ب و ج، والكائن مقره الاجتماعي بالجزائر العاصمة بشارع 8 شي غفارا، وتأسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66 - 178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري وممثل بالمدير العام محمد لمين لبو، في 1966، وبسطت الدولة سيطرتها على القطاع المصرفي التي كانت تسير من الجانب المحتل الفرنسي، و تماشي مع سياسة العامة الوطنية ودخول الجزائر في الاديولوجية الاشتراكية، وعلى هذا أنشاء البنك الوطني الجزائري كأول بنك تجاري جزائري بموجب القانون 66 - 178 الصادر في 13 جوان 1966 ،حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص في تمويل الأعمال جميع المتعلقة بالجانب الزراعي مع سياسة الدولة و دخولها في عالم الزراعة و الفلاحة تحت مسمى الثورة الزراعية.

واستمر البنك الوطني الجزائري في هذا الحال حتى سنة 1982 تمت إعادة هيكلته من خلال إنشاء بنك جديد تحت مسمى بنك الفلاحة و التمنية الريفية BADR ، حيث تتمثل مهمته الأولى و الأساسية بالتكفل بالتمويل و تطوير القطاع الفلاحي.

و في سنة 1988 صدر القانون رقم 01 - 88 الصادر بتاريخ 13 جانفي 1988 ، المتضمن توجه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، و هذا القانون له تأثيرات على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري و نذكر منها:

- خروج الخزينة من التداولات المالية، و عدم تركيز توزيع الموارد من قبلها.
- حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك.
- حرية البنك في أخذ القرارات تمويل المؤسسات.

و في عام 1990 صدر قانون رقم 10 - 90 بتاريخ 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد و القرض، والذي سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد، فقد وضع هذا القانون أحكاما أساسية من بينها انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى التسيير الذاتي، و بالتالي على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري BNA كشخص معنوي يؤدي مهامه بصورة اعتيادية و يقوم بكافة العمليات المتعلقة باستلام أموال من الناس، وعمليات القروض وأيضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

و في عام 1995 يعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد و القرض بتاريخ 05 ستمبر 1995، و في جوان 2009 تم رفع رأسمال البنك من 14600 مليار دج إلى 41600 مليار دج[44].

المطلب الثاني: أهداف ومهام البنك الوطني الجزائري.

1) أهداف البنك الوطني الجزائري.

يقوم نشاط البنك الوطني الجزائري عامة على تحقيق ثلاثة اهداف و هي :

- ✓ **تحقيق اقصى ربحية :**

ان تحقيق اكبر قدر من الأرباح تعتبر الوظيفة الأساسية لإدارة البنك، و يعني ان تكون

ايرادات البنك اعلى من تكاليفه ، حيث تشمل إيرادات البنك اجمالا :

الفوائد ، الاتعاب مقابل الخدمات عوائد الاستثمار في الأوراق المالية ، و العوائد الناجمة

عن خصم الأوراق التجارية .

اما فيما يتعلق بتكاليف البنك فإنها تشمل عموما :

الفائدة التي يدفعها البنك للمودعين ، المصاريف الإدارية مثل الرواتب.

[44] بوزيتونة رابح نصر الدين، دور وسائل الدفع الإلكترونية في تطوير وعصرنة الخدمات البنكية "دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة القل"، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكادمي، تخصص إدارة مالية،قسم علوم تسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد الصديق بن يحي،جيجل،2022/2021،ص 62-63.

✓ **تجنب النقص شديد في السيولة :**

و يعني ذلك في مقدرة البنك على الوفاء بالتزامه اتجاه المودعين في حالة الطلب على ودائعهم ، و مقدرته على مقابلة طلبات الائتمان.

و تتكون سيولة البنك في :

- السيولة الحاضرة : و هي الأرصدة الحاضرة و المودعة في البنك المركزي .
- السيولة شبه الحاضرة : تتمثل في الحوالات المخصومة التي تتكون من اذونات الخزينة و الأوراق التجارية المخصومة .

✓ **تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين و البنك :**

بخصوص امان المودعين ، على إدارة البنك ان تراعي عدم المساس بودائعهم ، و ذلك بتحديد حد ادنى للخسائر التي يمكن ان يتحملها في نشاطه المعتاد.

اما بالنسبة لامان البنك فهو يعني مدى ثقة الإدارة بان التسهيلات المصرفية التي تمنع سوف يتم تسديدها في تواريخ استحقاقها المحددة ليتم اقراضها مجددا و الحصول على اكبر عائد ممكن لذلك يجب عليها ان تضع قواعد محددة للإقراض و تقليل مقدار المخاطرة المصرفي.

2) مهام و وظائف البنك:

البنك الوطني الجزائري (BNA) هو عبارة عن مؤسسة غير متخصصة في عمليات معينة بل في مجموعة من عمليات تطلق عليها تعبيرات خاصة وهي الخدمات المصرفية ويلعب البنك في هذه الحالة دور الوساطة بين طائفتين من الأشخاص الاقتصاديين وأشخاص ترغب في تريب حقوق لها من قبل البنك وأشخاص ترغب في ترتيب ديون عليها من قبل هذا الأخير يقوم البنك بدفع مقابل استخدامه لهذه الحقوق وليحصل على مبالغ مقابل ما يدفعه من خدمات ، كما انه يقوم بتقديم مجموعة من الخدمات التي تتعلق بعمليات الإقراض، من خلال كل هذا يتمثل و وظائف ومهام البنك الوطني فيما يلي :

* تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان القصير و المتوسط وفقا للأسس المصرفية التقليدية، بإنشاء مخاطر و ضمان القروض كتسجيلات الصندوق و السحب على مكشوف؛
* خصم الأوراق التجارية تلبية لحاجات الزبون؛
* منع كل اشخاص القروض والتسبيقات للمتعاملين الاقتصاديين؛
* تحصيل كل التسديدات النقدية عن طريق الشيكات؛
* تقديم الخدمات لجميع الأسواق العمومية في حالة عجزها؛
* اكتساب وشراء كل السندات التجارية؛
* المساهمة في راس مال العديد من البنوك التجارية؛
* تمويل الاستثمارات الإنتاجية؛
* تنفيذ العمليات المالية مع الخارج؛
* يلعب دور الوسيط في الاكتساب شراء المستندات العمومية والأسهم؛
* كراء مخازن من اجل المعادن والوثائق؛
* البناء او المشاركة في كل الجليسات لضمان توظيف الأموال، والمفاوضات بشتى أنواعها؛
* لمنح القروض وضمان الخدمة المالية لكل ورقة مالية[45].

[45] لعيمش أسماء، دور البنوك المركزية في مراقبة نشاط البنوك التجارية " دراسة حالة بنك الوطني الجزائري BNA"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص بنوك وأسواق مالية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016/2015، ص 79-81.

المطلب الثالث:هيكل البنك الوطني الجزائري.

الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA

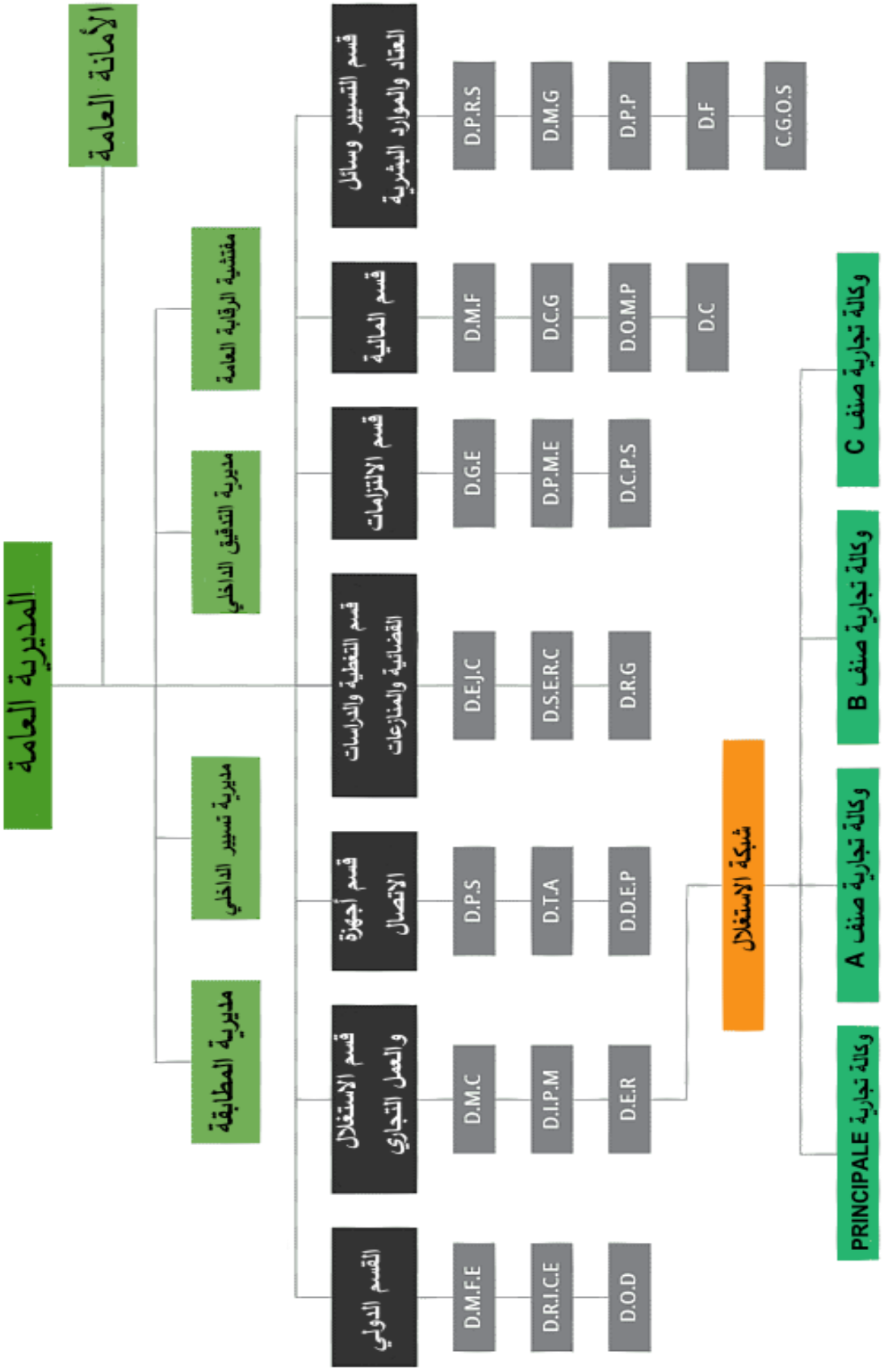

الفصل الثالث: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري "وكالة مستغانم878".

المبحث الثاني: عموميات عن وكالة مستغانم 878.

وكالة مستغانم هي إحدى الوكالات الموزعة عبر التراب الوطني وهي المصدر الذي زودنا بالمعلومات والمعطيات المختلفة حول البنك، وبذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تقديم عموميات عن وكالة مستغانم 878 من خلال الوظائف والأهداف والهيكل التنظيمي.

المطلب الاول: مفهوم الوكالة -مستغانم 878.

تعتبر وكالة البنك الوطني الجزائري BNA المتواجدة في وسط المدينة شارع بن سعدون منور مقابل سينما افريقيا هي وحدة من أهم الفروع الرئيسية للبنك الوطني الجزائري، فتحت أبوابها في أوت 1995 .

حيث يمتاز البنك بمحدودية اتخاذ القرارات وكذا تمتاز باستقلالية محدودة، وتقوم هذه الوكالة بجميع العمليات التجارية منها اقراض تمويل التجارة الخارجية، توظيف الأموال، استقبال الزبائن، وجعل الخدمات البنكية متاحة للجميع.

أما فيما يخص عدد العمال فنجد المدير، نائب المدير، رئيس مصلحة الصندوق، رئيس مصلحة القروض، أعوان آخرون بالإضافة الى عمال النظافة و الحراسة[46].

المطلب الثاني: أهداف و وظائف وكالة مستغانم 878

أولا: أهداف وكالة مستغانم 878

إن وكالة BNA مستغانم كغيرها من الوكالات تسعى إلى تحقيق الارباح واحتلال مكانة وكيان مرموق وسمعة جيدة وسط الجهاز المصرفي كله وأن هذه الأخيرة لها مجموعة من الأهداف المسطرة نذكر منها:

- تحقيق أكبر ربح ممكن لضمان البقاء والاستمرار؛
- جذب أكبر عدد من الزبائن وتقديم أرقى الخدمات لهم حفاظا على سمعتهم؛

[46] معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

- المساهمة في تنمية وتمويل الاقتصاد الوطني؛
- العمل على تحسين جودة الخدمات ووسائل الدفع؛
- اتباع التكنولوجيا والرقمنة.

ثانيا: وظائف وكالة مستغانم 878

تقوم وكالة المديرية بوظائف ومهام وذلك عن طريق الوسائل البشرية والمادية المتاحة بالإضافة إلى معالجة برامج البنك الوطني الجزائري المسطرة وفقا للتشريعات البنكية في إطارها القانوني ومن أهم وظائفها مايلي:

- قبول الودائع بمختلف أنواعها؛
- استلام وتحويل السندات وتغطية جميع التحولات؛
- عمليات الصرف والتجارة الخارجية؛
- القيام بعمليات الإقراض بمختلف أنواعه مثل تسبيقات بدون ضمانات؛
- استقبال التسديد نقدا[47].

[47] معلومات مقدمة من طرف المصلحة.

المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي BNA وكالة مستغانم 878

الشكل رقم (3) :الهيكل التنظيمي BNA وكالة مستغانم 878

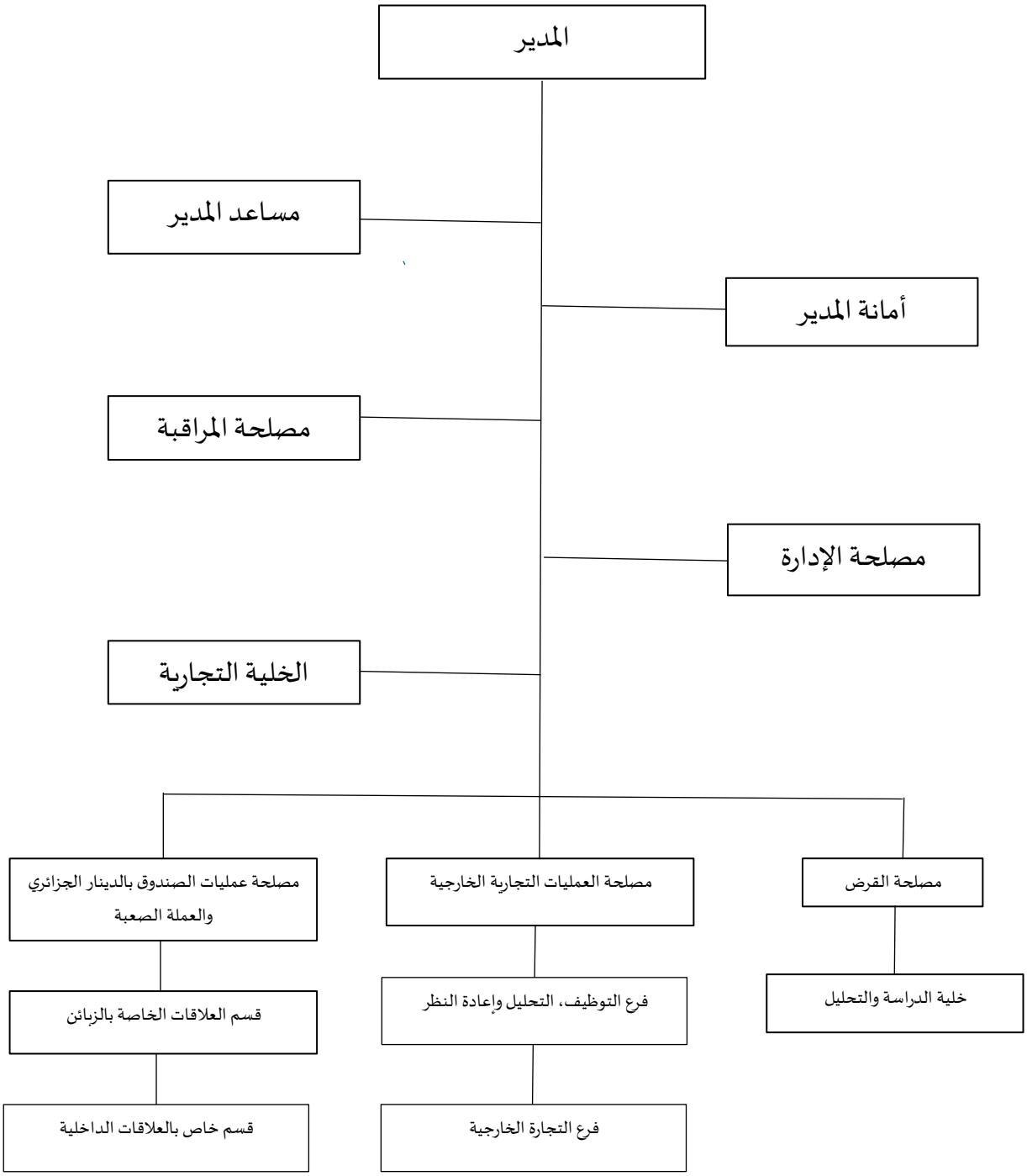

المصدر: مقدم من طرف وكالة مستغانم878.

شرح الهيكل التنظيمي لوكالة مستغانم 878

1. **المدير:** و هو يعتبر المسؤول الاول في اتخاذ القرار فيما يخص كل المعاملات مع الزبائن أو مع المؤسسات سواء كانت اقتصادية، أو مالية ، وله عدة مهام منها :

- السهر على تطبيق القرارات التنظيمية والقانونية على مستوى الوكالة
- متابعة وضبط تكاليف التسيير ، والمحافظة على ممتلكات الدولة ،
- استقبال طلبات القرض ومناقشتها ، تم اتخاد القرار بالقبول أو بالرفض،
- المحافظة على سمعة المؤسسة و تطويرها.

2. **مساعد المدير:** وهو نائب المدير في حالة غيابه، وهو مكلف بقسم الشؤون الإدارية، كما يقوم بمتابعة الموظفين والعمل على التسيير والتنسيق ما بين المصالح.
3. **أمانة المدير:** تقوم باستقبال والرد على جميع المراسلات، إضافة إلى حفظ وتجميع الوثائق بمختلف أنواعها، منها دفع الرواتب، وفتح الحسابات، إضافة إلى ذلك تقوم بتحرير جميع العقود، والالتزامات الخاصة بالقروض، وكذا مختلف الضمانات المقدمة.
4. **مصلحة الإدارة:** تقوم بتحضير ودراسة الخطط، والمخططات المتبعة من طرف الوكالة
5. **مصلحة المراقبة:** تقوم بمراقبة عمليات ونشاطات الوكالة .
6. **الخلية التجارية:** تقوم بتدعيم النشاط التجاري .
7. **مصلحة عمليات الصندوق بالدينار الجزائري والعملة الصعبة:** وهي المصلحة الأكثر نشاطا في الوكالة تقوم باستقبال ودائع الأفراد .
8. **مصلحة عمليات التجارة الخارجية:** تقوم بكل العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية من صرف العملات، وغيرها من الوثائق الخاصة بالتجارة الخارجية[48].

[48] معلومات مقدمة من طرف المصلحة.

الفصل الثالث: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

المبحث الثالث: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية.

أصبح التدقيق الداخلي له أهمية كبيرة في إدارة المخاطر البنكية لهذا يتطرق هذا المبحث إلى استعراض دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية والعلاقة بينهما وفي حالة البنك الوطني الجزائري وكالة مستغانم 878.

المطلب الأول: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية

حدد معهد المدققين الداخلين الأدوار الرئيسية والوظيفية التي ينبغي على التدقيق الداخلي القيام بها فيما يتعلق بإدارة المخاطر، فضلا عن المهام الواجب تجنبها عند تدقيق إدارة المخاطر، فيما يلي:

1) **الأدوار الرئيسية للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر:** تتمثل الأدوار الرئيسية للتدقيق الداخلي في تقديم ضمانات لإدارة المخاطر، والتي نوجزها في النقاط التالية:

- تقديم ضمانات حول سير عملية إدارة المخاطر؛
- تقديم ضمانات تأكد أن المخاطر تقييم بطريقة ملائمة؛
- تقييم عمليات إدارة المخاطر ؛
- تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية؛
- التحقق من فعالية إدارة المخاطر الرئيسية.

2) **الأدوار الوظيفية للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر:** يمكن حصر الأدوار الوظيفية للتدقيق الداخلي ضمن إدارة المخاطر فيما يلي:

- تسهيل عملية إدارة المخاطر ؛
- مساعدة الإدارة في عملية الاستجابة للمخاطر التي تواجهها؛
- تنسيق عملية إدارة المخاطر ؛
- تعزيز عملية الإبلاغ عن المخاطر ؛
- تحديث وتطوير إطار إدارة المخاطر؛

- تحسين عملية تنفيذ إدارة المخاطر ؛
- المساعدة في تحديد إستراتيجية إدارة المخاطر مع موافقة مجلس الإدارة.

3) **الأدوار المرفوضة للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر:** هنالك مجموعة من العمليات التي لا تدخل ضمن نطاق مهام التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، وهي:

- تحديد مستوى قبول المخاطر ؛
- تحديد مسار إدارة المخاطر ؛
- إدارة تأمين المخاطر؛
- اتخاذ قرارات متعلقة بالاستجابة للمخاطر ؛
- تنفيذ إجراءات الاستجابة للمخاطر نيابة عن مجلس الإدارة؛
- تحمل مسؤولية إدارة المخاطر[49].

يساهم التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر عبر الخطوات والمراحل التالية:

1. دور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر:

يتمثل الدور الرئيسي للتدقيق الداخلي في عملية تحديد المخاطر بتقديم خدمات تأكيدية للإدارة ومجلس الإدارة بأن جميع المخاطر قد تم تحديدها، ولكن لا يجب أن يتمادى هذا الدور إلى درجة يصبح فيها نشاط التدقيق الداخلي هو من يقوم بتحديد المخاطر.

وبشكل عام فإن الخدمات التي يقدمها المدقق الداخلي للإدارة في هذا المجال:

- تقديم المساعدة والنصح للمدراء والكادر المخول بتحديد المخاطر؛
- تطوير الأساليب والأدوات المستخدمة في عملية تحديد المخاطر؛
- أن يكون مصدر للمعلومات والخبرة المطلوبة في عملية إدارة المخاطر؛

[49] فياش أمال، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية لتعزيز حوكمة البنوك "دراسة عينة من البنوك في الجزائر"، اطروحة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص تدقيق ومراقبة تسيير، علوم تسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020/2019، ص ص 67_68.

- إعداد وتوصيل التقارير اللازمة إلى الإدارة ولجنة التدقيق في الوقت المناسب؛

2. دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر:

تقييم المخاطر هي عملية منهجية يتم من خلالها تقدير وقياس حجم الخسائر الذي سترتب عند حدوث المخاطر المختلفة والتي تم تحديدها سابقا، وذلك باستخدام الطرق الكمية والنوعية في القياس والتقييم.

وتعتمد عملية تقييم المخاطر على مبدأ أساسي وهو تقييم وتقدير المخاطر تبعا لبعدين أساسين هما:

- تقدير حجم ودرجة تأثير الخطر على أعمال المؤسسة؛
- تقدير درجة احتمال أو إمكانية حدوث هذا الخطر؛

وحتى تستطيع الإدارة تقييم المخاطر بالشكل الصحيح لابد من توفر هيكلة واضحة لكل من درجة التأثير من جهة، ودرجة احتمال حدوث الظروف والأحداث المسببة للمخاطر من جهة أخرى.

حيث يمكن أن يتم تصنيف درجة التأثير أو الأثر السلبي الذي سيخلفه حدوث خطر معين إلى ثلاثة درجات : عالية - متوسطة - منخفضة، ودرجة احتمال حدوث الخطر نفس الدرجات، ويسمى ذلك بالمصفوفة الثلاثية للخطر (3×3) ، وممكن أن تزيد درجة تعقيد هذه المصفوفة لتصبح مصفوفة خماسية (5×5) ، كما يمكن عمل عدد غير محدود من المصفوفات، حيث لا يوجد مقياس ثابت ومحدد لتقدير وقياس درجة تأثير الخطر واحتمال حدوثه.

إن مسئولية التدقيق الداخلي تتمثل في تقديم خدمات تأكيدية للإدارة بأن عملية تقييم المخاطرة تمت بشكل صحيح وباستخدام الطرق المناسبة لذلك، مع تقديم المساعدة للمفوضين من قبل الإدارة لتنفيذ التقييم، وتقديم النصح للإدارة فيما يتعلق بنتائج التقييم التي تم التوصل إليها من خلال ترتيبها وعرضها.

3. دور التدقيق الداخلي في الاستجابة للمخاطر:

يتمثل عملية الاستجابة للمخاطر في التعامل مع المخاطر بعد أن تم تحديدها وتقييمها، ويتطلب ذلك تحديد الخيار اللازم اعتماده من قبل الإدارة لتدقيق هذه المخاطر من خلال تخفيف درجة تأثيره ودرجة احتمال حدوثه إلى أدنى درجة ممكنة.

ويلعب التدقيق الداخلي هنا دورا هاما من خلال تقديم النصح للإدارة حول الخيار الأنسب لتدقيق المخاطر المحتملة. كما يقوم التدقيق الداخلي بتحليل وتقييم المخاطر التي تحققت فعلا ومدى فعالية الخيار الذي أتبع للتعامل معها. هذا ويجب على التدقيق الداخلي التأكد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الملائمة والكافية حول عملية إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة وفي الوقت المناسب.

مما سبق يتضح أن هناك دورا فعالا للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، فوظيفة التدقيق الداخلي هي تقديم المشورة لكل من الإدارة التنفيذية وإدارة المخاطر، كما أن هناك تنسيقا بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر فكلتا الوظيفيتين يكمل بعضها بعضا مع الحفاظ على استقلالية كل منهم[50].

المطلب الثاني: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

إن إدارة المخاطر إحدى التخصصات المرتبطة بشكل كبير مع التدقيق الداخلي وتشكلان أدوات مهمة ومترابطة في إدارة المصارف فقديما كانت وظيفة إدارة المخاطر جزء من عملية التدقيق، ولكن اليوم تم الفصل بين الوظيفتين من حيث المهام والتكامل التنظيمي، وتظهر مستويات العلاقة من خلال الخمس عناصر التالية:

1. مرحلة تخطيط عملية التدقيق:

عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق يتم تحديد الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية ويتم تحديدها بناء على دليل المخاطر، ويتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعمليات التدقيق الداخلي تقييم مواضع التدقيق من منظور المخاطرة.

2. مرحلة التنفيذ:

خلال هذه المرحلة يكون المحور الأساسي في تنفيذ عملية التدقيق هو اختبار مدى فعالية الرقابة الداخلية في العمل على تجنب المخاطر أو الحد منها.

3. مرحلة أوراق العمل:

[50] إبراهيم بوعزيز، جمال عمورة، **"دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسات الإقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية"**، مجلة الأبحاث الإقتصادية، العدد 16، جوان 2017، ص ص 79_80.

تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق ويتم الربط بين كل نتيجة وملاحظة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض إليها البنك ويتم تقديم توصيات بخصوص خطر معين وذلك بالتعاون بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

4. مرحلة إعداد تقرير التدقيق:

يتم تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها من طرف المدقق وتتضمن هذه النتائج تحديد المخاطر والتوصيات اللازمة، ويرفع هذا التقرير إلى الإدارة العليا التي بدورها تصدر التعليمات إلى إدارة المخاطر الأخذ بتوصيات المدقق وهنا إدارة المخاطر تقوم بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها وتجنبها.

5. مرحلة المتابعة:

بعد إعداد التقرير تكون هنا المتابعة لتنفيذ التوصيات التي رخص عليها التقرير، كما يتم متابعة وتقييم نظام الرقابة على أساس المخاطر وذلك بالتنسيق بين وحدة التدقيق ووحدة إدارة المخاطر و تهدف عملية المتابعة إلى السيطرة على المخاطر وإدارتها بالطريقة التي تقلل من تعرض البنك للخسارة، وبالتالي نجد أن هناك توافق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر على توحيد نماذج عملياتها بشكل يضمن للطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منهما[51].

المطلب الثالث : التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر (حالة البنك الوطني الجزائري BNA وكالة مستغانم).

في هذا المطلب سوف نوضح دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وبتحديد في الوكالة معنية من أجل معرفة أهم مخاطر القرض المقدمة من طرف الوكالة BNA مستغانم.

الفرع الأول : التدقيق الداخلي في مصلحة القروض (حالة قرض).

[51] بوخروبة الغالي، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015/2014، ص 96-98.

مصلحة القروض (الالتزامات): تقوم هذه المصلحة بالدراسة والتدقيق في ملف الضمانات المقدمة من طرف الزبون للاستفادة من القرض حيث أن هذه المصلحة تقوم بمراقبة هذه الضمانات و ما مدى مصداقيتها و ذلك بالرجوع بها إلى الجهات الرسمية لها و مدى تطابق هذه الضمانات مع القرض المطلوب.

و لكل بنك سياسته الخاصة في الإقراض حيث يتم إقرار هاته السياسة و اعتمادها من قبل الإدارة العليا للبنك, و في البنك الوطني الجزائري BNA وكالة مستغانم أن هنالك ثلاث حالات للقرض:

قروض قصيرة الأجل : مدتها اقل من سنة.

قروض متوسطة الأجل : مدتها من سنة إلى خمس سنوات.

قروض طويلة الأجل : مدتها من خمسة سنوات إلى خمسة و عشرون سنة.

أولا : الوثائق اللازمة لطلب القرض.

- ✓ طلب القرض
- ✓ طبيعة النشاط
- ✓ الالتزامات القانونية من خلال طلب القرض و الوجود الفعلي للمؤسسة.
- ✓ الضمانات الممنوحة
- ✓ تصريح بالاستثمارات.
- ✓ الميزانية الخاصة بالثلاث سنوات الأخيرة.
- ✓ احتياج للقرض

الفرع الثاني : الإجراءات المتبعة في التدقيق على طلبات القروض وكالة BNA مستغانم

تقديم القروض يعتبر ضروري من الناحية الاقتصادية لكنه يعرض البنك إلى مخاطر عديدة كعدم تسديد قيمة القرض لذا على المدقق أثناء دراسته لطلبات القرض أن يتبع كافة الإجراءات الكفيلة بمنع المخاطر و ذلك من خلال (التفتيش و الفحص) بدقة في طلبات القروض، و تتم من خلال دراسة وتحليل الوثائق التالية.

طلب القرض : يقوم المدقق بدراسة الشكل القانوني و نشاط المؤسسة و رأس مالها و تاريخ إنشائها,وكذا يجب أن تتوافق النشاط مع الفعلي للمؤسسة (المسجل في السجل التجاري).

الضمانات الممنوحة : وهنا يقوم المدقق بتقييم الضمانات و مدى تغطيتها لقيمة القرض الممنوح, أي القيمة الإجمالية للمرهونات تعادلا أو تفوق قيمة القرض من أمثلة الضمانات (رهن منزل, قطعة ارض, رهن صفقة).

طبيعة و هدف القرض : وهنا يتم تصنيف القرض ضمن قروض طويلة أو قصيرة أو متوسطة الآجال وكذا معرفة حجم القرض إذ كان في حدود قدرة الوكالة للتمويل و المحدد ب50000.000.00 و في حالة تعدي قيمة القرض هذا المبلغ يجب إرساله إلى المستوى الأعلى مصلحة القرض بمديرية الاستغلال.

و في كل الحالات ترسل لمصلحة الإقراض بمديرية الاستغلال للتأكد من مبلغ القرض الضمانات الممنوحة من العميل مع معاينة الحالة المالية لهذا الأخير، وبعد ذلك يتم تحليل وتلخيص جميع المعلومات الخاصة بطبيعة القرض.

- ✓ **طبيعة النشاط :** يجب أن تتوافق مع الشكل القانوني المسجل في السجل التجاري.
- ✓ **تصريح الاستثمارات :** و هنا وجب على المدقق الداخلي دراسة الاستثمارات و مدى إهتلاكها، في حساب القيمة الصافية للاستثمار.
- ✓ **الميزانيات :** يقوم المدقق بتحليلها وتقييم النتيجة موجبة أو سالبة أي المؤسسة تحقق من أرباح أو خسائر في السنوات السابقة، وكذلك تحويل الميزانية المحاسبية إلى ميزانية مالية و حساب راس المال الدائم FR و احتياج راس المال الدائم BFR والخزينة، وذلك بغية تحديد مدى احتياج العميل للقرض من عدمه.

الحاجة للقرض : فبعد أن يبرز المدقق حاجة العميل للقرض، يثبت مدى أحقية العميل بالقرض ومن بين المهام الأخرى التي وجب على المدقق الداخلي مراعاتها في دراسة القرض:

- يجب على العميل أن يكون لديه حساب وكذلك يجب مراعاة (حركة الحساب).

- معرفة ما إذا كان العميل قد اخذ قرض من قبل و تحديد طريقة تسديد القرض,أي كانت عادية او بصعوبة (أجال الدفع أو في مبالغ الأقساط).
- معرفة ما إذا كانت لديه تعاملات مع بنوك أخرى و لم يفي بها.
- وتحديد معدلات الفائدة في حالة التأخر عن دفع الأقساط.

و بعد قيام مصلحة الالتزامات بالتدقيق في الطلبات أي بدراسة ملف طلبات القروض و المتضمنة جميع الوثائق اللازمة المذكورة في سابقا، والمنصوص عليها في CF.CIRCULAIRE N 1942, وجب على المدقق بعد قيامه بالدراسة الكاملة للملف و حسابه للمؤشرات اللازمة، يقوم بإعداد تقارير و تجمع كلها في وثيقة 219 (ST).

كما أن هناك عمليات متابعة الائتمان يقوم بها مراجع من طرف البنك المركزي في الجزائر العاصمة ،و هاته العملية تكون (سداسية أو ثلاثية) الهدف منها مراقبة مدى التزام البنك بالقوانين و المعايير التدقيق الداخلي في جميع معاملاته.

مثلا : تأتي اللجنة و تطلب ملفات القروض و تقوم بفحصها وتقييم مدى التزامها بالمعايير و المبادئ اللازمة في التدقيق على طلبات القروض، وكذلك مقارنتها بالتقارير المعدة من طرف الوكالة.

الفرع الثالث : مخاطر القرض المقدم من طرف الوكالة

يواجه البنك في هذا القرض نوعين من المخاطر :

خطر سعر الفائدة : الذي يمكن تغطيته بجعل القرض بسعر فائدة القرض متغيرة، وهو ما حرص عليه البنك وتم إثباته في اتفاقية القرض.

خطر عدم التسديد : الذي يمكن إن يكون نتيجة المنافسة، إذ أن هذه الأخيرة تتسبب في عدم قدرة المدين على القيام بنشاطه في أحسن وضع أو ظروف خاصة بالزبون، وبالتالي عدم قدرته على تسديد الدين عند تاريخ الاستحقاق.

ومن أجل تغطية خطر عدم التسديد اضطر البنك لطلب مجموعة من الضمانات.

سبل مواجهة الوكالة للمخاطر أو التقليل منها

لتفادي المخاطر أينما كانت تتخذ الوكالة جملة من الإجراءات هي:

- تجزئة العمل إلى مراحل وعدم تركيز مسؤولية إنجاز العملية بكافة خلافاتها في يد شخص واحد.
- وضع التنظيم الداخلي على نحو يسهل اكتشاف المخاطر.
- المراجعة المستمرة للمدينين والضمانات ومدى تنفيذ الفروق وفقا للشروط الصادرة في شأنها.
- قيام الوكالة بدراسة متقنة لطلب القرض مع دراسة تحليلية لكل جوانب المقترض.
- تشترط الوكالة منح ضمانات مناسبة كي يكون جديرا بمنح القرض.
- متابعة حركة الحساب الجاري للزبون وكذا جدول استحقاق وتطور وضعه واعتبار خصومه.
- متابعة الحالة المالية للزبون عند ملاحظة أي مؤشر خاصة في رقم الأعمال.
- النصح والإشارة على الزبون عند ملاحظة بوادر الخطر.

الفرع الرابع : تحديد الضمانات

يعمل البنك دائما بطلب ضمانات ذات قيمة مرتفعة عن قيمة القرض وكذلك لضمان استرجاع أمواله، إذا عجز المدين عن تسديدها عند تاريخ الاستحقاق، وفي هذا الصدد فقد طلب البنك الضمانات التالية:

فيما يخص الضمان الأول وضع تحت تصرف البنك محل إقامة الشركة كرهن حيازي حيث أنه في حالة عدم التسديد في الوقت المحدد يقوم البنك على الاستلاء على محل إقامة الشركة، وهذا بعد أن تفشل كل الطرق الممكنة لتسديد القرض.

أما بالنسبة للضمان الثاني فإن عقد التامين العتاد ضد الحريق يوضع بإسم البنك، بحيث أن التعويضات عن الحريق أو السرقة تسدد إلى البنك مباشرة.

فيما يخص الضمان الثالث فيتمثل في وضع عقد ملكية الأرض تحت تصرف البنك بصورة جزئية، بحيث يقوم البنك بحجز الأرض في حالة عدم التسديد.

الضمان الرابع المتمثل في كفالة السيد"س"الكفالة عقد يكفل بمقتضاه شخص تنفيذ التزام بأن يتعهد للدائن بأن يفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به المدين نفسه[52].

خلاصة الفصل

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (BNA) وكالة مستغانم تسلط الضوء على دور التدقيق في إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية، وتحديداً دور التدقيق الداخلي في BNA في تقييم ومراقبة المخاطر وتحسين العمليات. توضح الدراسة أهمية التدقيق الداخلي كأداة لتعزيز الثقة في البنك وتحقيق أهدافه بنجاح في بيئة أعمال متغيرة ومتنوعة.

في هذه الدراسة، تم تحديد الأنشطة الرئيسية التي يقوم بها فريق التدقيق الداخلي في BNA، وهي تقييم المخاطر، وتقييم فعالية الضوابط، وتقديم التوصيات للتحسين، ومتابعة تنفيذ هذه التوصيات. كما تم استعراض كيفية استخدام التدقيق الداخلي في BNA لتحليل البيانات المالية وتقدير الخطر المحتمل وتقييم تأثيره على البنك.

باختصار، توضح دراسة حالة BNA كيف يمكن أن يلعب التدقيق الداخلي دورًا حيويًا في دعم عمليات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، مما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي وتحقيق الأهداف الاستراتيجية بنجاح.

52 بومدين خديجة، دور وسائل الدفع الداخلي في تفعيل المخاطر البنكية "دراسة حالة البنك الوطني الجزائري مستغانم"، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكادمي، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة تسيير، قسم علوم تجارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016/2015، ص 69-75.

خاتمة

خاتمة

خاتمة:

تعد المصارف من اكثر المؤسسات التي تتعرض للمخاطر، ومن اجل تحقيق اهم اهدافها المتمثلة في الاستمرارية، يستدعي الامر لضرورة توظيف قسم فعال وجدير بحماية حقوق المؤسسة المصرفية وموجوداتها من التلاعب والاخطاء والغش وضمان سلامة وثائقها المالية. تعتبر التدقيق الداخلي احدى اهم ادوات التقييم في المؤسسات المصرفية، وهذا بهدف جعل المسؤولين يتحكمون في انشطتهم على كل المستويات، بالاضافة الى ان هذا الاخير يقوم على ادارة المخاطر التي تتعرض لها المصارف باعتباره عملية تصمم وتنفذ من قبل مجلس الادارة.

ترتكز وظيفة التدقيق الداخلي على تقييم وتقويم نظام الرقابة الداخلية بهدف الحد من الاخطاء والغش والتلاعبات المالية والمحاسبية، مع متابعته لمدى التزام الادارة بالقوانين السائدة في المصرف. وكما يعرف ان البنوك من اكثر المؤسسات احتياجا الى تطبيق اجراءات التدقيق الداخلي، وهذا لطبيعة عمل البنك الذي يتميز بالعديد من المخاطر الداخلية والخارجية.

نتائج الدراسة:

- يساهم التدقيق الداخلي بشكل كبير في تفعيل ادارة المخاطر التي يتعرض لها البنك وهذا من خلال تفعيل نظام الرقابة الداخلية بهدف تقليص المخاطر وتحديد درجاتها.
- يقوم التدقيق الداخلي بتحديد جميع المخاطر البنكية المحتملة من اجل اقتراح وسائل وآليات مناسبة للتعامل معها.
- يحدد التدقيق الداخلي نقاط القوة والضعف على مستوى انظمة البنك من اجل تحسين وادارة المخاطر التي يتعرض لها.
- يحظى قسم التدقيق الداخلي بالاستقلالية عند القيام بمهامه.

توصيات الدراسة:

- ضرورة اهتمام الادارة العليا للبنك بوظيفة التدقيق الداخلي وتفعيل دورها لما لها من اثر ايجابي في ادارة المخاطر.

خاتمة

- التاكد على ضرورة قيام المصارف بدعم التدقيق الداخلي عن طريق توفير المعلومات اللازمة من اجل التصدي للمخاطر.
- ضرورة وجود تعاون بين قسم التدقيق الداخلي و قسم ادارة المخاطر نظرا لما ينتج عنه هذا التعاون من اثر كبير في تخفيض المخاطر التي يتعرض لها البنك.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

✓ **الكتب:**

1. أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر**، بغداد، 2013.
2. بن علي بلعزوز وآخرون، **إدارة المخاطر.إدارة المخاطر. المشتقات المالية. الهندسة المالية**، الوراق، عمان، 2013.
3. حامد نور الدين، عمارة مريم، **التدقيق الداخلي للتثبيتات في المؤسسة الاقتصادية**، الطبعة الأولى،دار الزهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
4. حسين القاضي، حسين دحدوح، **أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.
5. خالد الخطيب، خليل الرفاعي، **تدقيق الحسابات النظري والعملي، الطبعة الأولى**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
6. خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك، الطبعة الأولى**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
7. دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة** ، دار المسيرة، عمان، 2015.
8. رأفت سلامة محمود وآخرون، **علم تدقيق الحسابات نظري**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011.
9. رشاد نعمان شايع العامري، **الخدمات المصرفية الإئتمانية في البنوك الإسلامية دراسة مقارنة في القانون والفقه الإسلامي**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2013.
10. زهير الحدب، **علم تدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2010.
11. سامر بطرس جلدة، **البنوك التجارية والتسويق المصرفي**، دار أسامة، عمان، الأردن، 2012.
12. شقيري نوري موسى وآخرون،**إدارة المخاطر**، دار المسيرة، عمان، 2012.

قائمة المراجع

13. صادق راشد الشمري، **استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية أثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية، عمان، 2013.

14. طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر (أفراد- إدارات- شركات- بنوك) مخاطر الإئتمان والإستثمار والمشتقات وأسعار الصرف**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

15. طارق عبد العال حمادة، **تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد والمخاطرة"**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.

16. عاطف جابر طه، **تنظيم وإدارة البنوك منهج وصفي تحليلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

17. عبد الناصر براني ابو شهد، **ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية**، دار النفائس، عمان ، الاردن، 2013.

18. فضيل فارس، **التقنيات البنكية محاضرات و تطبيقات الجزء الاول**، مطبعة الموساك رشيد، القبة، الجزائر العاصمة.

19. محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج، عمان، 2016.

✓ **المذكرات:**

1. بن حليمة صبيحة وآخرون، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية "دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية فاس يحي"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، مليانة، 2021-2022.

2. بوخروبة الغالي، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك "دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص دقيق محاسبي ومراقبة تسيير، قسم علوم مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2014-2015.

3. بوزيتونية رابح نصر الدين، **دور وسائل الدفع الالكتروني في تطوير وعصرنة الخدمات البنكية "دراسة حالة بنك الوطني الجزائري وكالة القل"**، مذكر القدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي،

قائمة المراجع

تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2021-2022.

4. رانيا حميداتو، **مساهمة التدقيق الداخلي في التحكم في مخاطر المؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري- OPGI ورقلة-"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم علوم مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2021-2022.
5. خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية –دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية- -حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع نقود وتمويل، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة لمحمد خيضر، بسكرة، 2009/2008.
6. خليفة حاج وآخرون، **أهمية التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات "دراسة حالة مقاطعة نفطال للقيود"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق ومراقبة تسيير، قسم علوم مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2021-2022.
7. شريفة لكبير وآخرون، **التدقيق الداخلي بين المتطلبات النظرية والتحديات العلمية "دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية على مستوى ولاية أدرار"**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، 2013-2014.
8. شهبون لامية، **المخاطر البنكية و أثرها على التسهيلات الإئتمانية في عينة من البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016/2015.

قائمة المراجع

9. صالح برتال، **تحليل المخاطر البنكية وإجراءات الحماية منها حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة نهاية الدراسة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر في العلوم التجارية، مدرسة الدراسات العليا التجارية، الجزائر، 2011.

10. فاطمة بعوج، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل اتخاذ القرار "دراسة حالة لمؤسسة الجزائرية للتسيج والتجهيز"**، مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص فحص محاسبي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

11. فياش أمال، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية لتعزيز حوكمة البنوك "دراسة عينة من البنوك في الجزائر"**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019-2020.

12. قبايلي حورية، **إدارة المخاطر البنكية في الجزائر (دراسة حالة بنك التنمية المحلية)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، فرع تسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014/2013.

13. لعروسي قرين زهرة، **دور إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي في إتخاذ القرارات الإئتمانية لدى البنوك التجارية –دراسة مجموعة من البنوك التجارية-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2017/2016.

14. لعيمش أسماء، **دور البنوك المركزية في مراقبة نشاط البنوك التجارية "دراسة حالة البنك الوطني الجزائري"**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص بنوك وأسواق مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2015-2016.

قائمة المراجع

✓ **المجلات:**

1. إبراهيم بوعزيز، جمال عمورة، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية "دراسة ميدانية"**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 16، جوان 2017.
2. الويزة أوصغير، **مخاطر السوق في البنوك الدولية و استراتجيات ادارتها حسب المعايير الدولية للجنة بازل – مجموعة سوسيتي جنرال نموذجا-**، مجلة نور الدراسات الاقتصادية، مجلد 06، عدد 10، جوان 2020.
3. بوسعيد محمد عبد الكريم، بوزيان محمد، **إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية "دراسة حالة بنك البركة الجزائري"**، المجلة المالية والاسواق، المجلد 06، العدد 01، 2019.
4. عبد الرؤوف حلواجي، **قواعد الحذر في تسير المخاطر البنكية في القانون الجزائري**، مجلة الدولية للبحوث القانونية و السياسية، المجلد 02، العدد 02، اكتوبر 2018.
5. فاروق فخاري، **اهمية استخدام الهندسة المالية في ادارة المخاطر المالية مع الاشارة لعملية تداول عقود االخيارات في بورصة الكويت**، مجلة الابعاد الاقتصادية، المجلد 11، العدد 01، 2021.
6. مبارك بوعشة،**تسير مخاطر البنكية**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، العدد 27، جوان 2007.
7. محمد لمين علون، **الإجراءات العلمية للتدقيق الداخلي في المؤسسة العمومية "دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري"**، مجلة الحقيقة، العدد 43، بسكرة، 01 أفريل 2018 .

الملخص

الملخص:

تعتبر البنوك من أكثر المؤسسات المعرضة لمواجهة المخاطر التي تهدد بقائها، فأصبحت إدارة المخاطر السبيل لضمان استمرارها، وفي ظل تزايد المخاطر تزايدت معها الحاجة لوجود تدقيق داخلي ذو كفاءة عالية من أجل إدارة وتسيير فعال للمخاطر التي يواجهها البنك، حيث تحول التدقيق الداخلي من تدقيق الرقابة إلى تقييم المخاطر وتحديد عوامل الخطر على مستوى البنك.

تطرقنا في هذه الدراسة إلى دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنك الوطني الجزائري، حيث لاحظنا دوره الفعال من خلال تقييم وفحص البيانات والعوامل المساهمة في ظهور المخاطر حتى يتسنى للبنك مواجهتها.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، المخاطر البنكية، القروض.

Summary:

Banks are considered among the institutions most exposed to the risks that threaten their survival, so risk management has become the way to go to ensure its continuity, and in light of the increasing risks, the need for a highly efficient internal audit has increased with it.
Effective management and management of the risks faced by the bank, as internal audit has transformed from oversight audit to evaluation identifying risk factors at the bank level.
In this study, we touched on the role of internal audit in risk management at the National Bank of Algeria, where we noted its role effectively evaluating and examining data and factors contributing to the emergence of risks so that the bank can confront them.

Key words: internal audit, banking risks, loans.